دليل تدريبي خاص ببرنامج تدريب المدرّبين
في القانون البيئي لمؤسسات التعليم العالي
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

UNEP

Association of Environmental Law Lecturers
in Middle East and North African Universities
جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أغسطس، 2021

الفِهرس

تصدير

مقدّمة

تصدير 3

المقدّمة 4

الوحدة 1: سياق تعليم القانون البيئي وحاله الراهنة 7

الجدول 1: مبادرات ما قبل عام 1991 13

الجدول 2: مبادرات عام 1991 14

الجدول 3: المبادرات من عام 1991 إلى اليوم 14

الوحدة 2: نطاق تعليم القانون البيئي وأهدافه 18

الوحدة 3: المنهجيات التربوية في تعليم القانون البيئي 21

الوحدة 4: تصميم منهاج القانون البيئي وإعداد مواد التدريس 25

الوحدة 5: تدريب عملي على تصميم برنامج قانون بيئي، ومواد للدورة، وأساليب تربوية 32

الوحدة 6: تدريب عملي في بيداغوجية تدريس القانون البيئي 34

الوحدة 7: تأملات في محتوى برنامج تدريب المدربين، والأسلوب المتبع في تقديمه، ونتائجه 37

الملحق ألف: تمرين محاكاة للوحدة 5 39

تمرين المحاكاة الثاني للوحدة 6 45

تصدير

الدليل التدريبي الخاص ببرنامج تدريب المدرّبين في القانون البيئي لمؤسسات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يشكّل القانون البيئي مجموعة من القوانين سريعة التطور؛ إذ يرصد التقرير العالمي الأول الصادر عام 2019 عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت عنوان "سيادة القانون البيئي" زيادة في سن القوانين البيئية بمقدار 38 ضعفًا منذ العام 1972. وبالرغم من هذه الزيادة المتسارعة في صوغ القوانين البيئية، لاتزال منظومات التعليم القانوني في المجال البيئي في طور النشوء نسبيًا، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلاوةً على ذلك، فإن القانون البيئي لم يُصطلح على إدراجه ضمن برامج التدريس بوصفه مقررًا أساسيًا، ما أدى بدوره إلى تشظي المقاربات المتبعة في تدريسه.

ومن شأن تصميم برامج فعالة ومبتكرة لتدريس القانون البيئي ألا تقتصر فوائدها المتوخاة على تعزيز التطوير المنهجي والمتسق لهذه المجموعة من القوانين فحسب، بل وتحفيز الفضول المعرفي بهذا المجال بين العقول الشابة أيضًا. ومن المهم كذلك أن مثل هذه البرامج سوف تسهم في تحقيق غايات التثقيف البيئي المندرجة ضمن الهدفين الرابع والثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة للعام 2030.

ومن هذا المنطلق، تسعى جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى معالجة الثغرات في أطر التعليم القانوني ذي الصلة بالمجال البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمثل وضع هذا الدليل التدريبي خطوة أساسية في هذا الاتجاه؛ إذ يشكل أداة محورية في تنفيذ برنامج مرتقب لتدريب المدرّبين في القانون البيئي لمؤسسات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسوف يقدم برنامج تدريب المدربين لمحة عامة عن تدريس القانون البيئي، ويستعرض تقنيات متنوعة وأساليب مبتكرة لبث الحياة في مبادئ القانون البيئي، ويكون بمثابة منتدى لتبادل الممارسات التدريسية الجيدة والتواصل والتفاعل فيما بين المشاركين. أما الدليل التدريبي ذاته فيتضمن خطوات عملية متدرجة ويتعمق في عرض محتوى وحدات تدريبية مهمة مثل مبادئ التعليم القانوني في المجال البيئي، ومنهجيات التدريس وطرقه، وتصميم المنهج، وآليات تقييم التعلم في المقررات، وغير ذلك. ويَعِد هذا الدليل التدريبي بإرساء أساس متين لمستقبل تدريس القانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويحدوني الأمل أن يلبي هذا الدليل الاحتياجات التدريبية لدى أساتذة القانون البيئي ومن ثمّ الطلاب في نهاية المطاف. وأتطلع إلى استمرار التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل ترسيخ مقررات القانون البيئي في جميع برامج التعليم القانوني.

باتريشيا كاميري-مبوتي
مدير شعبة القانون
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المقدّمة

مرحبًا بكم في برنامج تدريب المدرِّبين ("برنامج التدريب") للأكاديميين المختصّين في القانون البيئي في كلّيات القانون والجامعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إنّ الهدف من هذا البرنامج هو دراسة وإثبات منهجيات التدريس والتقنيات والأساليب المبتكرة التي يتيسّر بها للأكاديميين المختصّين في القانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إحراز تقدّم في تصميم دورات القانون البيئي وتقديمها وتنفيذها بفعالية.

وعلى الرغم من الزيادة التي شهدتها صياغة السياسات المتعلقة بالاستدامة البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يُظهر نطاق تدريس القانون البيئي في جميع أنحاء المنطقة حاجةً واضحة إلى مزيد من التعاون وتبادل المعارف بين الجهات المعنية والجهات الفاعلة الرئيسية. وقد أنشئت جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ("جمعية محاضري القانون البيئي") في عام 2018 لسدّ هذا العجز. وسعت الجمعية، منذ إنشائها، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى تنفيذ ولايتها المتمثلة في الجمع بين العلماء والممارسين وقادة السياسات الرائدين في القانون البيئي في مؤسسات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمناقشة الابتكارات والنُّهج القانونية للنهوض بتعليم القانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى إثر انعقاد المؤتمر الثاني للجمعية في سطات (المغرب)، يومي 4 و5 نوفمبر 2019، ظهرت الحاجة إلى زيادة تعميق القدرات وإنمائها وتكييفها بحسب الاحتياجات لدمج تدريس القانون البيئي في تعليم القانون في المنطقة. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود المبذولة لسدّ هذه الحاجة بطرق منها تصميم هذا البرنامج التدريبي.

أما الهدف العام المنشود من هذا البرنامج التدريبي فهو تعزيز القدرة الفنية على تعليم القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال التعمّق في استكشاف النُّهج المبتكرة لتصميم أساليب التدريس وطرقه وتقييم الطلاب. وستقدّم هذه الدورة التدريبية التي تستغرق أسبوعًا واحدًا طبيعة القانون البيئي وتاريخه ونطاقه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً على الخبرات العملية والمهارات اللازمة لقيادة تصميم دورات مبتكرة في القانون البيئي وإجرائها. والهدف هو تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات اللازمة لتمكينهم من تنفيذ طائفة واسعة من دورات القانون البيئي في مؤسساتهم، حتى يغدو هذا الموضوع في بحر سنين قلائل دورةً إلزاميةً في جميع كليات الحقوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكما هو مبيّن في الجدول 1 أدناه، يرمي هذا البرنامج التدريبي إلى بلوغ الأهداف التالية: (1) تقييم حال تعليم القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفحص مبادئه الأساسية؛ و(2) تحسين فهم الدور الرئيسي الذي تؤديه الجهات المعنية بالتعليم البيئي ومؤسساتُه وقيمُه في تصميم تعليم القانون البيئي وتقديمه في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ و(3) إتاحة فرص المشاركة العملية والمتكاملة لمحاضري القانون البيئي في صياغة وتصميم المناهج المبتكرة ونُهج التدريس وأشكال التقييم لتعليم القانون البيئي؛ و(4) تعزيز فرص إقامة الشبكات المهنية، وروابط التدريس والبحث فيما بين المهنيّين القانونيين المشاركين في تعليم القانون البيئي.

الجدول 1: عرضٌ عامٌّ للدورة	
الهدف المنشود من الدورة	الهدف الشامل المتوخى من هذا البرنامج التدريبي الإقليمي هو تزويد الأكاديميين المختصين في القانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يلزم من معارف ومهارات لتصميم دورات مبتكرة في القانون البيئي وإجرائها في مؤسساتهم.

الجدول 1: عرضٌ عامٌّ للدورة	
وصف المشاركين في الدورة	▪ أعضاء هيئة تدريس القانون (الباحثون في إطار برامج الزمالة، والمحاضرون، وكبار المحاضرين، والأساتذة المشاركون، والأساتذة المتفرّغون) الذين يجرون حاليًا أبحاثًا، أو يدرّسون دورات القانون المتعلقة بالبيئة، في إحدى جامعات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
المواضيع المتناوَلة	سيتألف برنامج التدريب من سبع وحدات رئيسية. ويرد فيما يلي المحتوى الذي سينصبّ التركيز عليه والمهام التي ستُسنَد إلى المشاركين في كل وحدة: ▪ قيمة تعليم القانون البيئي والغرض منه. ▪ مبادئ تعليم القانون البيئي. ▪ النُّهُج التربوية في تعليم القانون البيئي. ▪ إعداد مناهج دراسية لبرامج القانون البيئي. ▪ تصميم الدورات، وإعداد مخططاتها، والخيارات التربوية لإجراء دورات مختلفة في القانون البيئي، في مختلف مراحل التعليم الجامعي (الدراسات الجامعية/الدراسات العليا) وفي سياقات مختلفة (مثل التكنولوجيا، إلخ). ▪ التدريبات العملية وطرق المشاركة الأخرى لضمان أعلى مساهمة للمشاركين في سياق الفصل. ▪ المواضيع المحدّدة المتعلقة بالقانون البيئي التي ستدعم استكشاف الأساليب التربوية وتحسينها. ▪ أشكال التقييم المبتكرة (التقييم الختامي، والتقييم التكويني).
المهارات أو الشروط المسبقة اللازم أن يستوفيها المشاركون في البرنامج التدريبي	▪ ماجستير في القانون أو ما يعادله ▪ من يجرون حاليًا بحثًا أو يدرّسون برامج متعلقة بالقانون البيئي ▪ تعيين جارٍ وسارٍ في التدريس الجامعي في المستويات المبينة أعلاه، أو ما يعادلها.
أهداف الدورة	▪ تحسين فهم الدور الرئيسي الذي تؤدّيه الأخلاقيات والفلسفات والقيم المتعلقة بالتربية البيئية في تصميم تعليم القانون البيئي وإجرائه في المستوى الجامعي. ▪ تقييم حال تعليم القانون البيئي في المستوى الجامعي وفحص مبادئه الأساسية. ▪ إتاحة فرصة لمحاضري القانون البيئي للمشاركة التفصيلية والعملية والمتكاملة في صياغة وتصميم المناهج الدراسية المبتكرة لتعليم القانون البيئي وأساليب تدريسه وأشكال تقييمه. ▪ إشراك محاضري القانون البيئي في تقييم ممارسة التوجيه وتأطيرها باعتبارها نهجا تربويا فعالا. ▪ إتاحة فرص للتواصل المهني وروابط التدريس والبحث فيما بين المهنيّين القانونيّين المشاركين في تعليم القانون البيئي. ▪ تعزيز المعارف الفنية للمحامين البيئيين ومهاراتهم التحليلية وقدراتهم في مجال التنمية المستدامة والحوكمة البيئية. ▪ السهر على تنفيذ برنامج تدريب المدرّبين مع مراعاة التوازن بين الجنسين واعتبارات الفروق بين الأجيال في اختيار المشاركين من بين المحاضرين الجامعيين. ▪ توفير برنامج تدريبي متوازن في نطاقه وسيرورته لإتاحة أدوار وفرص مهمة للمشاركين للانخراط عمليًا فيما يقدَّم إليهم خلال البرنامج التدريبي من معارف ومهارات ومنهجية من خلال الأنشطة، والحوار، والمناقشات.
مجموع عدد المشاركين	40
المدّة المقدّرة للدورة	5 أيام، بدوام كامل، مع الإقامة

سيهيئ هذا البرنامج التدريبي واستخدام هذا الدليل التدريبي أرضية أساسية للأكاديميين المختصين في القانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لفهم الممارسات الفضلى في تعليم القانون البيئي. وبذلك، سيزوَّد المشاركون بما يلزم للمساهمة مساهمةً مباشرةً في طائفة واسعة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ("أهداف التنمية المستدامة")، ولا سيما الغاية 4-7 ضمن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، التي ترمي إلى ضمان حصول جميع المتعلمين على المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بطرق منها التعليم من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة بحلول عام 2030.[1]

ومع ظهور قوانين ولوائح تنظيمية ومعارف جديدة، ستكون هناك حاجة إلى دورات فنية للمتابعة حرصًا على إطلاع المشاركين على أحدث المستجدّات وإعدادهم الإعداد الجيّد للمواظبة على تحسين مهاراتهم ومعارفهم في مجال تعليم القانون البيئي. ويمكن إجراء دراسات وتدريبات أوسع نطاقًا للمقارنة المرجعية وتوحيد المقاييس في مرحلة لاحقة، بشرط توافر الوقت اللازم للموظفين والتمويل.

الدكتور داميلولا أس. أولاوي
أستاذ مشارك وعميد مشارك للبحوث في كلية القانون بجامعة حمد بن خليفة
ورئيس جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ورئيس المؤتمر الثالث لفقهاء القانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

[1] الأمم المتحدة، *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*، القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في 25 سبتمبر 2015، A/RES/70/L.

الوحدة 1: سياق تعليم القانون البيئي وحاله الراهنة

المقدّمة

ستوفر هذه الوحدة الأولى تجديدًا للمعلومات المتعلقة بمعنى القانون البيئي وطبيعته وتاريخه. وسنبحث في الأخلاقيات والفلسفات والقيم التي تؤثر في القانون البيئي في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد رُسم لهذه الوحدة هدفان اثنان هما:

1. الإلمام بسياق القانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
2. وأخيرًا، الإشارة إلى بعض الفرص والأساليب المتنوعة للنهوض بتدريس القانون البيئي، من خلال إطلاع الآخرين على تجربتنا الخاصة.

مهمة إعدادية للمشاركين:

- سنقوم في هذه الوحدة الأولى، باستخدام التوجيهات المقدَّمة، بما يلي:
  - تتبّع مسيرة تعليم القانون البيئي في بلدنا و/أو كليتنا للقانون.
  - تقديم لمحة عامة إلى الأساليب التربوية وطرق التقييم التي نستخدمها حاليًا في تدريسنا.

"تدرك المحكمة أيضًا أن البيئة ليست فكرة مجردة، بل تمثّل فضاء العيش، وجودة الحياة، وصحة البشر ذاتها، ومنهم الأجيال التي لم تولد بعدُ. إن وجود الالتزام العام الواقع على الدول بالحرص على أن تحترم الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها وسيطرتها بيئة الدول الأخرى أو المناطق الخارجة عن السيطرة الوطنية غدا الآن جزءًا من متن القانون الدولي المتعلق بالبيئة[2]

1. ما القانون البيئي

تتألّف البيئة من الماء والهواء والأرض والنباتات والحيوانات والبشر وسائر الكائنات الحية التي منها يتكوّن النظام البيئي.[3] لذلك فالقانون البيئي هو مجموعة القوانين المصمّمة تصميما يحمي البيئة ويحفظها من التدهور أو التلوّث. وقد تتخذ هذه القوانين شكل معاهدات واتفاقيات دولية، أو أطر قانونية إقليمية، أو تشريعات ولوائح وطنية، أو قانون عام، أو أيّ صكوك أخرى تعمل على الحد من آثار النشاط البشري في البيئة الطبيعية، والمادية، والبيولوجية، والثقافية.

2. سياق القانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

---

2 الفتوى بشأن الأسلحة النووية، تقارير محكمة العدل الدولية (1996)241-2، الفقرة 29

3 انظر اللوائح العامة للبيئة في دول مجلس التعاون الخليجي 1997، http://nshr.org.sa/en/wp-content/uploads/2014/01/1274260384.pdf. راجع أيضًا Damilola Olawuyi، "مسؤولية الشركات عن البيئة الطبيعية وتغير المناخ"، في إلياس بانتيكاس وما أيه شتاين (محرّران) ، دليل كامبريدج للأعمال وحقوق الإنسان (مطبعة جامعة كامبريدج 2021).

تطوّر القانون البيئي، على مدى العقود العديدة الماضية، تطوّرا سريعًا فغدا تخصّصا قانونيا قائما بذاته في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن تقسيم تاريخ القانون البيئي وتطوّره في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة ما قبل عام 1991، ومرحلة عام 1991، ومرحلة ما بعد عام 1991.

1-2 قبل عام 1991

ظهرت رعاية البيئة وصونها للأجيال الحالية والمقبلة في وقت مبكّر جدًا في المعتقدات الدينية والثقافات والحضارات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[4] وعلى الرغم من هذا الاعتراف، لم يكن القانون البيئي، قبل عام 1991، يُجسَّد بوضوح باعتباره مصدرا قائما بذاته من مصادر القانون في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فكلّ ما كان موجودًا هو شبكة معقّدة من القوانين المتمايزة والمنفصلة، مثل قانون الصحة العامة، أو قانون التلوّث.

وسنّت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منذ سبعينات القرن الماضي، باعتبارها مركزا من أولى مراكز استغلال النفط والغاز، طائفة واسعة من القوانين ابتغاء معالجة الآثار البيئية لإنتاج النفط وتحقيق تنمية الموارد تنمية آمنة ومنظّمة ومسؤولة.[5] وبُذِل بعض هذه الجهود التشريعية استجابةً مباشرةً لمستجدّات على المستوى الدولي أكدّت الحاجة إلى الحرص على ألا تكون للأنشطة الاقتصادية تأثيرات مضرّة بالصحة والسلامة والبيئة. فعلى سبيل المثال، بدأت تظهر قرارات تاريخية عديدة شدّدت على مسؤولية الدول عن حماية البيئة والحرص على ألا تؤثر الأنشطة المجراة في ولاياتها القضائية في بيئة البلدان الأخرى.[6] وعلاوة على ذلك، في ظل تنامي المخاوف من تأثير التصنيع والعولمة في البيئة، وعلى إثر نشر راشيل كارسون كتاب *سايلنت سبرينغز* في عام 1962، ظهرت حركة بيئية عالمية[7] دعت إلى سنّ قوانين وطنية وإقليمية ودولية لحماية البيئة. وكانت النتيجة ارتفاعًا هندسيًا في اعتماد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في نهاية الستينات.[8]

---

4 انظُر المبادئ الإسلامية وحفظ البيئة الطبيعية (السياسة البيئية والوثيقة القانونية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة 20، 1983). أنظُر أيضًا الإعلان الإسلامي بشأن تغير المناخ العالمي (http://islamicclimatedeclaration.org/islamic-declaration-on-global-climate-change/)

5 انظُر، مثلا، المرسوم – القانون القطري رقم 4 لسنة 1977 بشأن الحفاظ على الموارد البترولية. وانظُر كذلك المرسوم التشريعي البحريني رقم 12 لعام 1980 بشأن تنظيم استخدام المياه الجوفية، والقانون المصري رقم 48 لعام 1982 بشأن حماية نهر النيل وقنوات المياه من التلوث، وقانون الكويت رقم 46 لعام 1980 بشأن الحفاظ على الموارد السمكية، والقانون رقم 12 لسنة 1964 بشأن منع التلوث بالنفط في مياه الملاحة وغيرها. وانظُر كذلك القانون القطري رقم 8 لسنة 1974 بشأن النظافة الصحية العامة، والقانون رقم 3 لسنة 1975 بشأن المباني التجارية والصناعية والعامة، والقوانين المعّدلة لها.

6 انظُر التحكيم في قضية مصهر تريل (الولايات المتحدة ضد كندا)، 1938-1941، 9 I.L.R. 315؛ لاكلانوكس التحكيم (فرنسا ضد إسبانيا)، 1957، 24 I.L.R. 101 ؛ قضية قناة كورفو (المملكة المتحدة ضد ألبانيا) (تقييم التعويض) [1949] محكمة العدل الدولية 49 Rep 15 XII ؛ وقضية مشروع جابسيكوفو ضد ناجيماروس (هنغاريا ضد سلوفاكيا)، 32 ILM (1993) 1293

7 لمناقشة ممتازة حول هذه الأحداث، انظر: إليزابيث مريما وأفروديت سماغادي، "برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تعزيز تعليم قانون المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في داملولا أولاويي (محرر)، قانون وسياسة تغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة (روتليدج، 2022) 1-10.

8 على سبيل المثال، الاتفاقية الأفريقية لعام 1968 بشأن الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية، ومعاهدة 1967 بشأن المبادئ التي تنظم استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي (التي تنص على أنه يجب على الدول تجنب التلوث وكذلك التعديلات المضرة بالأرض باستخدام مواد من خارج الأرض)، والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة التلوث النفطي في بحر الشمال، والاتفاقية الدولية بشأن التدخل في أعالي البحار في حال وقوع ضحايا للتلوث النفطي، 25 مايو 1975، 970 UNTS 211.

وتشمل بعض التطوّرات البارزة الأخرى على المستوى الدولي ما يلي:

2-1-1 مؤتمر ستوكهولم

في السياق العالمي، كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عُقد في ستوكهولم من 5 إلى 16 يونيه 1972، هو المؤتمر التأسيسي الذي مثّل البداية الرسمية للسياسة البيئية الدولية. وكان أوّلَ مؤتمر مشترك فيما بين الدول ينصبّ التركيز فيه حصرًا على البيئة.[9] وانعقد المؤتمر بهدف اعتماد إعلان موحّد يجسد هذه المبادئ والأهداف الأساسية لحماية البيئة، فضلا على التعاون المتبادل والمسؤولية تجاه المجتمع العالمي.[10] وكان مؤتمر ستوكهولم أوّل مرة جرى فيها تقييم ومناقشة التأثير البشري العابر للحدود على البيئة ابتغاء إنشاء مجموعة مشتركة من السياسات الدولية والأطر القانونية.[11] لذلك، كان مؤتمر ستوكهولم أوّل معلم بارز في "العصر الحديث" فيما يخصّ تطور القانون البيئي الدولي.[12]

وقد نشأت عن هذا المؤتمر العديد من التطورات الأساسية، منها على سبيل المثال: (1) اعتماد إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية، و(2) إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و(3) خطة العمل الخاصة باعتماد السياسة في مجال البيئة البشرية (يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، و(4) إنشاء صندوق البيئة.[13]

ومع أنّ إعلان ستوكهولم غير ملزم، فإنه يضع 26 مبدأً هامًا كان لها دور رئيسي في التطور السريع الذي شهده القانون البيئي الدولي. ويؤكد المبدأ 1 أنّ بيئة الإنسان، بكلا جانبيها الطبيعي والناتج عن صنع البشر، أساسية لرفاهيته ولتمتّعه بحقوق الإنسان الأساسية وبحقه في الحياة نفسها. ويؤكد المبدأ 21 مسؤولية الدول عن السهر على ألا تسبب الأنشطة التي تقع ضمن ولايتها أو سيطرتها ضررًا لبيئة الدول الأخرى أو المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وإضافة إلى ذلك، يؤكد الإعلان أنّ على الدول أن تتعاون على تطوير القانون الدولي فيما يتعلق بالمسؤولية وتعويض ضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية التي تنشأ خارج حدودها. أما المبدأ 26 فيدين الأسلحة النووية وسائر وسائل الدمار الشامل.

2-1-2 التأثير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ألهم مؤتمر ستوكهولم العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، ومنها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لدمج القواعد واللوائح التنظيمية التي تحمي البيئة في خططها الوطنية. وإلى جانب تزايد التنمية على الصعيد العالمي، أصبح واضحا للمجتمع الدولي أن تدهور البيئة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتصنيع، وأنّ ثمّة حاجة إلى ضرب من التنمية يكون أكثر استدامة ويحمي البيئة للأجيال المقبلة. وظهرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المؤتمرات والاتفاقيات التالية إلى حد كبير بفضل النجاحات التي حقّقها مؤتمر ستوكهولم.

---

9 Patricia Bernie, Alan Boyle, and Catherine Redgwell, *International Law and the Environment* (Third Edition, Oxford University Press, 2009) p. 48.

10 https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=a/res/2581(XXIV) https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=a/res/2398(XXIII)

11 إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية، في *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، وثيقة الأمم المتحدة* A/CONF.48/14, at 2 وتصويبها Corr.1 (1972)

12 Sand, “The Evolution of International Environmental Law,” in D. Bodansky, J. Brunnée & E. Hey, eds., *The Oxford Handbook of International Environmental Law* 29 (2007).

13 Patricia Birnie, et al., pp. 48-49.

أولاً، عُقد في الكويت، من 15 إلى 23 أبريل 1978، المؤتمرُ الإقليمي للمفوضين بشأن حماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في البحرين، وإيران، والعراق، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. وفي 23 أبريل 1978، اعتمد المؤتمر *خطة العمل بشأن حماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية، واتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث ("اتفاقية الكويت")، والبروتوكول المتعلق بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ*.[14] ولئن لم تكن هذه الحلول ملزمة، فلقد كانت خطوة أولى نحو اعتماد خطة إقليمية للعالم العربي. وأسفر المؤتمر أيضًا عن إنشاء المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ومقرّها الكويت، وتكليفِها بمنع التلوث البحري.

ثانياً، عقدت جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تونس العاصمة بالجمهورية التونسية، من 13 إلى 15 أكتوبر 1986، المؤتمرَ الوزاريَّ العربيَّ حول الاعتبارات البيئية في التنمية. وقد وضع هذا المؤتمر واعتمد إعلانًا عربيًا من خمس نقاط حول البيئة والتنمية (تونس، 1986) وأنشأ مجلسًا وزاريًا عربيًا للبيئة ومكتبًا تنفيذيًا مؤقتًا لتنفيذ ما يُتخّذ من قرارات، ومنها القرارات التي أدت إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على المؤتمر.[15]

وأنشأ المؤتمر أيضًا، وفقًا لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 4738، مجلسَ الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ليكون آلية إقليمية لتطوير التعاون الإقليمي والمواءمة في حماية البيئة في المنطقة. وحدّد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ثلاثة مجالات رئيسية للتعاون: نشر الوعي البيئي، ومكافحة التلوث الصناعي، ومكافحة التصحر. وكان تنسيق حماية البيئة والتنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة ذا أهمية خاصة في ضوء نهج الحكومات العربية المتنوعة لمعالجة المسائل البيئية. ولكل دولة مجموعة مختلفة من اللوائح التنظيمية والإجراءات والتشريعات الموضوعية فيما يتعلق بالقضايا البيئية، ومؤسسات الدول المعنية بالبيئة لديها مستويات مختلفة من الاختصاصات والصلاحيات.

وبفضل هذا المؤتمر التاريخي، يُحتفَى بيوم البيئة العربي في 14 أكتوبر من كل عام إحياءً لذكرى بدء التعاون الإقليمي بشأن القضايا البيئية في المنطقة.

2-2 عام 1991

يعدّ عام 1991 من أهمّ الفترات في تاريخ قانون البيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ فيه انعقد المؤتمر الوزاري العربي الثاني حول الاعتبارات البيئية في التنمية، في القاهرة بمصر، وأسفر عن اعتماد الوثيقة التاريخية المتمثلة في *الإعلان العربي بشأن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل* (القاهرة، 1991). ومع أنّ الإعلان العربي غير ملزم قانونًا، إلا أنه يعدّ من أهم الوثائق في تطوير القانون البيئي وتدوينه في المنطقة العربية.[16]

وصُمِّم مؤتمر عام 1991 وما نتج عنه من إعلان لصياغة موقف إقليمي مشترك قبل انعقاد قمّة الأرض لعام 1992 في ريو دي جانيرو.[17] ونصّ الإعلان العربي على أنّه يجب على جميع الدول العربية احترام وحماية وإعمال "حقوق الشعوب في التنمية المستدامة". وتتفق الدول العربية، وفقًا للإعلان العربي، على الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، وإدارتها "بطريقة مستدامة تضمن الأمن المائي والغذائي العربي، والحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي، ومكافحة

---

14 http://ropme.org/1_Sea_Area_EN.clx

15 https://digitallibrary.un.org/record/1292205?ln=en

16 الأمم المتحدة، الإعلان العربي لعام 1991 بشأن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، E/ESCWA/ENVHS/1992/1, <https://digitallibrary.un.org/record/1292205?ln=en>

17 https://digitallibrary.un.org/record/132695?ln=en

التصحر".[18] ويشير الإعلان، إضافة إلى ذلك، إلى "حقّ الأفراد والمنظمات غير الحكومية في الحصول على معلومات حول القضايا البيئية ذات الصلة بهم".[19]

ونتيجة للإعلان العربي، بدأت عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُضمِّن دساتيرها وتشريعاتها حقوق الإنسان البيئية وتدوِّنها.[20]

وعلى غرار ذلك، عُقدت بعض الاتفاقيات الإقليمية لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها في جميع أنحاء العالم العربي، في الخليج، والبحر الأحمر، وخليج عدن، والبحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي، ووُضعت بروتوكولات، فضلا على إطار قانوني شامل للتعاون على حماية البيئة البحرية على الصعيد الإقليمي، مثل بروتوكول الكويت للخليج العربي لعام 1990، والبروتوكول المتعلق بالتلوّث من المصادر والأنشطة البرّية، الصادر في 27 أكتوبر 1999 (انظر الجدول 2).

2-3 من عام 1991 إلى اليوم

عُقد مؤتمر تاريخي آخر حفّز المزيد من المبادرات، وهو مؤتمر عام 1992 حول البيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو (قمة الأرض) (انظر الجدول 2). وقد عزّزت هذه القمة أهداف الوزراء العرب في جامعة الدول العربية، عندما اتّفقوا على الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والإشراف عليها "بطريقة مستدامة تضمن الأمن المائي والغذائي العربي، والحفاظ على النظم البيئية، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر".[21]

واعتمدت القمة خطة عمل خاصة بالبيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرين سميت خطة العمل 21: *برنامج عمل للتنمية المستدامة*. واعتمد مؤتمر القمّة أيضًا *إعلانَ ريو بشأن البيئة والتنمية*، الذي يعترف بحق كل دولة في السعي إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ويوكل إلى الدول مسؤولية اعتماد نموذج للتنمية المستدامة. ويعلن أن "الإنسان ... يتحمل مسؤولية رسمية عن حماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والمقبلة".[22] ويشتمل إعلان ريو على 27 مبدأً هامًا تعترف بضرورة توفير الحماية الدولية للبيئة من خلال استخدام مواردها استخداما مستداما. ويقر المبدأ 2 بأن للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وبأنّها تتحمل مسؤولية السهر على ألا تسبّب الأنشطة التي تجرى ضمن ولايتها أو في المناطق الخاضعة لسيطرتها ضررًا لبيئة دول أخرى أو مناطق خارجة عن حدود الولاية الوطنية.

---

18 انظُر جدول الأعمال الأول والثالث، *الإعلان العربي المقدّم إلى القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة (اعتمده وزراء الدول العربية المسؤولون عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة المجتمعون في 24 أكتوبر 2001 في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في مصر)*

19 الإعلان العربي (القاهرة، سبتمبر 1991) الوثيقة A/46/632 الواردة في وثيقة الأمم المتحدة.E/CN.4/Sub.2/1992/7, 20

20 انظُر Damilola S Olawuyi, 'Human rights and the environment in the Middle East and North African region: trends, limitations and opportunities' in James May and Erin Daly (eds), *Encyclopedia of Human Rights and the Environment, Indivisibility, Dignity and Legality* (Edward Elgar 2019

21 انظُر جدول الأعمال الأول والثالث، *الإعلان العربي المقدّم إلى القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة (اعتمده وزراء الدول العربية المسؤولون عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة المجتمعون في 24 أكتوبر 2001 في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في مصر)*، *الاقتباس وارد في مؤلف* Olawuyi، *ص. 484، الحاشية 2.*

22 الأمم المتحدة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، .http://www.unep < org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=78&ArticleID=1163>

وبفضل إعلان ريو، اكتسب القانون البيئي حياة خاصة به على نحو متزايد في كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبالإضافة، مثلا، إلى تزايد التشريعات والاعتراف الدستوري بالحقوق البيئية، اجتمعت دول مجلس التعاون الخليجي في 20 أبريل 1994 في أبو ظبي ووضعت *اللوائح العامة للبيئة في دول مجلس التعاون الخليجي*. واعتمد المجلس الوزاريّ لدول مجلس التعاون الخليجي لائحةَ دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها حدا أدنى من المتطلبات الأساسية لإعداد وتطوير تشريعات بيئية وطنية مماثلة في الدول الأعضاء.[23] وكذلك، حدّد إعلان أبو ظبي بشأن مستقبل العمل البيئي في العالم العربي،[24] في عام 2001، استراتيجية شجعت على بناء القدرات، والمناصرة، والتنمية المؤسسية، من خلال تعزيز مشاركة المجتمع المدني، وغير ذلك من التدابير المماثلة. واستعدادًا لقمة جوهانسبرغ لعام 2002، اعتمدت الدول العربية *الإعلان العربي للقمة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2001*، الذي جدد التزام الدول العربية بتعزيز التعاون الإقليمي في سبيل النهوض بحماية البيئة والتنمية المستدامة. وأبرز الإعلان العربي لعام 2001 عدة عقبات عملية تعيق التقدم في حماية البيئة والتنمية المستدامة في العالم العربي.

2-3-1 مؤتمر التنمية المستدامة (ريو + 20)

عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الثالث للتنمية المستدامة في الفترة من 20 إلى 22 يونيه 2012 في ريو دي جانيرو بالبرازيل. وضمّ المؤتمر العديد من الجهات المعنية، مثل المنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والدول الأعضاء، لتجديد تعهدها بالتنمية المستدامة. وأنشأ المؤتمر وثيقة عنوانها *"المستقبل الذي نصبو إليه"*، أكدت الرؤية المشتركة والهدف المتمثل في العمل المشترك في سبيل مستقبل مستدام.[25]

وفيما يتعلق بتأثير مؤتمر ريو +20 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد حفّز هذا المؤتمر على اعتماد مذكرة تفاهم بارزة أخرى في الاجتماع الحادي والخمسين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة. فقد وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية في الاجتماع الحادي والخمسين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، في 10 نوفمبر 2014، مذكرةَ تفاهم أرست الأسس لتعزيز التعاون والتنسيق بشأن طائفة من البرامج والأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتغيّر المناخ، والحوكمة البيئية، والاقتصاد الأخضر، وتقييمات ما بعد النزاع والتعافي، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والموارد المائية. وتستند مذكرة التفاهم إلى اتفاقية سابقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية وُقّعت في عام 1986، وستساعد على تعزيز التعاون على تخطيط البرامج البيئية العالمية والإقليمية وتنفيذها في المنطقة العربية. ومذكرة التفاهم هذه "متّسقة مع الأولويات الاستراتيجية المشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمتعلقة بالمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفترة 2013-2017"، وتستجيب أيضًا لنتائج الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أو ريو+20)، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.[26]

2-3-2 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام 2015، لوضع خطّة عالمية للتنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام 2015، عنوانها: *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*.[27] وتشتمل هذه الخطّة على 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية. وأسفر هذا المؤتمر عن ثلاثة أطر هامة، هي اتفاقية باريس، التي ركزت على تغير المناخ؛

---

23 اللوائح العامة لمجلس التعاون الخليجي، rei880.147tt1.pdf

24 https://digitallibrary.un.org/record/437007?ln=zh_CN

25 "المستقبل الذي نصبو إليه"، الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، ريو+20، ريو دي جانيرو، البرازيل، 20-22 يونيو 2012.

26 http://sdg.iisd.org/news/unep-league-of-arab-states-cooperating-on-environment/

27 https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

وخطة عمل أديس أبابا، التي ركزت على تمويل التنمية المستدامة؛ وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، الذي ركز على توقع مخاطر الكوارث، والحد منها، والوقاية منها، والاستجابة لها على الصعيد العالمي.

وكان لخطة عام 2030 تأثير مهمّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأنّ كل دولة أعدّت أو شرعت في إعداد رؤى 2030 في أولوياتها الوطنية وآليات تخطيطها. فعلى سبيل المثال، أدرجت قطر، إدراكًا منها للصراع الحتمي بين التنمية السريعة وحماية البيئة، خطّتها البيئية في رؤيتها الرسمية للدولة.[28] وتعدّ المحافظة على البيئة وحمايتها الركيزة الرابعة من ركائز رؤية قطر الوطنية 2030، وتنص صراحة على أنّ "دولة قطر تسعى إلى الحفاظ على بيئتها الفريدة وحمايتها ورعاية وفرة الطبيعة التي حباها الله بها. وبناءً على ذلك، سيتم تنفيذ التنمية بمسؤولية واحترام، وتحقيق التوازن بين احتياجات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وشروط حماية البيئة".[29] وتشمل المبادئ التوجيهية الثلاثة الرئيسية لهذه الرؤية التوعية بالمخاطر التي تتعرض لها البيئة، ووضع نظام قانوني متين لحمايتها، والتوعية العامة بالجهود البيئية المعاصرة المبذولة من خلال البحث والتكنولوجيا.[30]

الجدول 1: مبادرات ما قبل عام 1991

السنة	المدينة	المؤتمر	النتائج
المؤتمر الدولي الأول المعني بالقانون البيئي			
1972	ستوكهولم	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية	1. إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية 2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة 3. خطة العمل 4. صندوق البيئة
نتائج مؤتمر ستوكهولم فيما يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			
1978	الكويت	المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (المؤتمر الإقليمي للمفوضين بشأن حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية وتنميتها	1. خطة العمل 2. اتفاقية الكويت الإقليمية 3. البروتوكول
1986	تونس العاصمة	1. المؤتمر الوزاري العربي الأول بشأن الاعتبارات البيئية في التنمية 2. مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة	1. الإعلان العربي لعام 1986 2. قرار جامعة الدول العربية رقم 4783
نتائج مؤتمر ستوكهولم على الصعيد الدولي			
1988	جنيف	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ	1. أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[28] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تحليل سوق الطاقة المتجددة، منطقة مجلس التعاون الخليجي، 2016، ص. 41.

[29] رؤية قطر الوطنية لعام 2030. الأمانة العامة للتخطيط البيئي، 2008. ص. 30. https://www.psa.gov.qa/en/qnv1/Documents/QNV2030_English_v2.pdf

[30] رؤية قطر الوطنية لعام 2030. الأمانة العامة للتخطيط البيئي، 2008. ص. 31. https://www.psa.gov.qa/en/qnv1/Documents/QNV2030_English_v2.pdfe

1988–1989	روما	المنظور البيئي 2000	2. قرار الجمعية العامة 53/45 المؤرخ 6 ديسمبر 1988 1. موافق لقرار الجمعية العامة 161/38 المؤرخ 19 ديسمبر 1983 2. توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية 3. آليات الاستعراض والإبلاغ، الفقرتان 114 و117 من وثيقة المنظور البيئي

الجدول 2: مبادرات عام 1991

الإعلان العربي			
1991	**القاهرة**	**المؤتمر الوزاري العربي الثاني المعني بالاعتبارات البيئية في التنمية**	**الإعلان العربي لعام 1991** **1. صادق على مبادئ الإعلان العربي الأول في تونس** **2. أكّد مشاركة الدول العربية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، القرار 228/44** **3. أكّد تقرير المؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية** **4. وافق على الحد من الموارد وتدبيرها تدبيرا مستداما** **5. أكّد الحق في الحصول على المعلومات عن المسائل البيئية**
نتائج الإعلان العربي بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			
1990 1999	الكويت	بروتوكول الكويت الخاص بدول الخليج العربية البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية تدوين الأحكام الدستورية	1. الاتفاقيات الإقليمية

الجدول 3: المبادرات من عام 1991 إلى اليوم

المؤتمر الدولي الثاني بشأن القانون البيئي			
1992	ريو	قمة الأرض – مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	1. إعلان ريو 2. جدول أعمال القرن الحادي والعشرين 3. بيان مبادئ مرجعي غير ملزم قانونا من أجل توافق عالمي بشأن إدارة جميع أنواع الغابات والمحافظة عليها وتنميتها تنمية مستدامة 4. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

			5. الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي 6. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر
1994	مراكش	منظمة التجارة العالمية	1. أول معاهدة اقتصادية تقرّ بأهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة 2. أنشأت لجنة معنية بالتجارة والبيئة 3. اتفاقات مراكش بشأن تغير المناخ
1994	أبو ظبي	اللوائح العامة المتعلقة بالبيئة في دول مجلس التعاون الخليجي	اتفق الوزراء المعنيون بشؤون البيئة على الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية
1998		مبادرة حوض النيل	إنشاء شراكة إقليمية لتيسير السعي إلى التنمية المستدامة وتدبير مياه النيل، تتألف من معاهدات ومذكرات تفاهم
1998	الكويت	بروتوكول المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية	1. الذكرى السنوية العشرون لاتفاقية الكويت لسنة 1978 2. بروتوكول الكويت الإقليمي المتعلق بمراقبة الحركة البحرية عبر الحدود والتخلص من النفايات الخطرة وغيرها من النفايات ("بروتوكول المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية") 3. الإشارة إلى المادة 11 من اتفاقية بازل
2000	نيويورك	الاتفاقية المتعلقة بالألفية	1. تضمين مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القُطرية وعكس الخسائر في الموارد البيئية؛ 2. تحقيق انخفاض كبير في خسائر التنوع البيئي بحلول عام 2010؛ 3. خفض بمقدار النصف في نسبة الأشخاص المحرومين من الوصول المستدام إلى المياه الشرب الآمنة وصرف الصحي الأساسي؛ 4. تحقيق تحسن كبير في ظروف عيش ما لا يقل عن 100 مليون من سكان المناطق العشوائية بحلول عام 2020.
2000	المملكة العربية السعودية	المنتدى البيئي العالمي من منظور إسلامي	يشجع الإعلان على حماية البيئة ويبين أن التنمية المستدامة من منظور إسلامي هي تطوير وإعادة تأهيل للأرض على نحو لا يخلّ بالتوازن الذي أقامه الله.
2001	طهران	إعلان طهران بشأن البيئة والدين والثقافة	1. يشجع على التربية البيئية، والدين، والسلوك المسؤول بيئيا

			2. تقاطع البيئة والدين والثقافة باعتباره استجابة لخطة عمل 2030 للتنمية المستدامة
2001	أبو ظبي	إعلان أبو ظبي بشأن العمل البيئي في العالم العربي	استراتيجية تشجع على بناء القدرات، والمناصرة، والتنمية المؤسسية عن طريق مشاركة المجتمع المدني، وغير ذلك من التدابير.
2001	قطر	المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية	1. تعزيز الدعم المتبادل للسياسات التجارية والبيئية أ. العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ ب. التعاون بين منظمة التجارة العالمية وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ ج. إزالة التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على السلع والخدمات البيئية
2002	جوهانسبورغ	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	1. إعلان بشأن التنمية المستدامة 2. خطة تنفيذ ثلاث "ركائز للتنمية المستدامة مترابطة تعزز الواحدة منها الأخرى" أ. التنمية الاقتصادية ب. التنمية الاجتماعية ج. حماية البيئة
2012	ريو	ريو + 20: المؤتمر المتعلق بالتنمية المستدامة	*المستقبل الذي نصبو إليه*
2014	جدة	مذكرة التفاهم المبرمة في الاجتماع الحادي والخمسين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة	1. وقّع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم في الاجتماع الحادي والخمسين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة 2. تهيئ مذكرة التفاهم الأساس لتعزيز التعاون والتنسيق في طائفة من البرامج والأنشطة المتصلة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والحوكمة البيئية، والاقتصاد الأخضر، وعمليات التقييم والتعافي في فترة ما بعد النزاعات، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والموارد المائية
2015		تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	أسفر هذا المؤتمر عن ثلاثة أطر هامة، هي: 1. اتفاق باريس الذي ركزت على تغير المناخ؛ 2. خطة عمل أديس أبابا التي ركزت على تمويل التنمية المستدامة؛

3. إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، الذي ركز على توقع مخاطر الكوارث والحد منها ومنعها والتصدي لها على الصعيد العالمي

2016	أبو ظبي	إعلان أبو ظبي بشأن الطاقة والمدن المستدامة، والموئل الثالث، 20 يناير 2016	يقر الإعلان بضرورة إقامة تعاون أوثق بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية حرصا على توافق إشارات السياسات من الأعلى إلى الأسفل مع العمل المناخي على مستوى المدينة من الأسفل إلى الأعلى؛ وتشجع الشبكات والشراكات الوطنية والإقليمية والدولية القائمة والجديدة بين المدن، وكذلك بين المدن الكبيرة والمناطق المحيطة بها، لتعزيز حلول الطاقة المستدامة.
2018	نيويورك	الميثاق العالمي المقترح للبيئة (الميثاق العالمي) في الصكوك الإقليمية لجامعة الدول العربية	طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدّم إليها في دورتها الثالثة والسبعين في عام 2018 تقريرا فنيا قائما على الأدلة يحدد ويقيّم الثغرات في القانون البيئي الدولي والصكوك المتعلقة بالبيئة ابتغاء تعزيز عملية تنفيذها

3. الخلاصة

نتيجة للتطوّر المتزايد الذي شهده القانون البيئي الدولي على الصعيد العالمي، تطوّر التوافق الإقليمي سريعًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للقانون واللوائح التنظيمية البيئيين، التي ينبغي أن تتوفّر في الأحكام الدستورية والتشريعية الوطنية في جميع أنحاء المنطقة. وإضافة إلى ذلك، تطوَّر القانون البيئي في المنطقة باعتباره أداةً للتصدي لما تواجهه المنطقة من تحديات معقّدة ومتعددة الأوجه في مجال البيئة والاستدامة. وتطرح مشكلات شحّ المياه، وفقر الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، والتلوّث الذي يخلّفه قطاع الاستخراج، والحروب والنزاعات، والإرهاب، وتدمير التراث الثقافي — فيما تطرح – تهديدات بيئية كبيرة تستلزم حلولاً قانونية عاجلة.[31] ونتيجة لذلك، قامت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نحو متزايد بصياغة رؤى وخطط وطنية تهدف إلى التصدي لهذه التهديدات البيئية الناشئة، فضلاً عن تسريع انتقال الطاقة المنخفضة الكربون.[32]

ومع ذلك، على الرغم من الزيادة في صياغة السياسات بشأن التحديات البيئية المتعلقة بالمياه، والطاقة، والغذاء، وتغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يزال تعليم القانون البيئي في المنطقة في مرحلة مبكرة تبعث على القلق، لا سيما عند مقارنته بالعديد من المناطق الأخرى. وتدرس الوحدة التالية أهمية تعليم القانون البيئي باعتباره أداةً لتعزيز أوجه الاستجابة الإقليمية والمحلية للتحديات البيئية التي تواجه المنطقة.

---

[31] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية (2013) تدبير المياه في المنطقة العربية: تدبير شح المياه وتأمين المستقبل؛ البنك الدولي (2012) التكيّف مع تغيّر المناخ في البلدان العربية: حالة للتكيف والحوكمة والقيادة في بناء المرونة المناخية واشنطن العاصمة؛ البنك الدولي.

[32] انظر، على سبيل المثال، رؤية قطر الوطنية 2030؛ وخطة المناخ الوطنية الجزائرية (2013)؛ والخطة الوطنية المغربية لمواجهة تغير المناخ (2009)؛ رؤية الكويت الوطنية 2035.

الوحدة 2: نطاق تعليم القانون البيئي وأهدافه

المقدّمة

مرحبًا بكم في الوحدة الثانية من برنامج تدريب المدرّبين.

بدأت عملية برنامج تدريب المدربين بتأريخ للقانون البيئي، وتقييمٍ لتعليم القانون البيئي وحاله الراهنة من حيث هو تخصّصٌ. وسنبحث اليوم في الروح والفلسفات والقيم التي تؤثر في تعليم القانون البيئي في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسنتناول بالدرس دور التخصّصات الأخرى التي تتمّم القانون البيئي في تأطير محتوى تعليم القانون البيئي وتوفيره. وأخيرًا، سنجري تقييما لوقع سياقنا المحدّد على تدريس القانون البيئي.

أهداف التعلّم

قدّمت لنا الوحدة الأولى نبذة عامة عن تاريخ القانون البيئي باعتباره فرعا من فروع الدراسات البيئية بوجه عام. وفي هذه الوحدة الثانية، سنجري تقييما لحال تعليم القانون البيئي في المستوى الجامعي وفحص مبادئه الأساسية. وسنتعرف على القضايا والتحدّيات العملية التي تنشأ في تدريس القانون البيئي، مع التسليم بأنّ المبادئ الأساسية لتدريس القانون البيئي وإن كانت موجودة فإنّها غير ثابتة بأيّ حالٍ من الأحوال، وتتطلب منا استخدام مدخلاتنا وخبراتنا لتحديد موقعها في سياقنا المحدّد.

المحتوى:

مبادئ تعليم القانون البيئي:

1-1 ما المقصود بتعليم القانون البيئي؟

2-1 كيف يمكننا تعزيز التميّز في تعليم القانون البيئي؟

3-1 ما الأهداف المنشودة من تعليم القانون البيئي؟

تمرين للمشاركين:

- يجري المشاركون استعراضا مفصّلا لمبادئ تعليم القانون البيئي في مجموعات مصغرة.
- هل هناك مبادئ أخرى خاصة بالسياق أو غير مدرجة في القائمة الواردة أعلاه؟
- كيف تؤثر هذه المبادئ من الناحية العملية في الدور الذي نؤديه في تعليم القانون البيئي؟
- يجب أن تخصص ساعة ونصف على الأقل لمناقشة عامة يجريها المشاركون، مع استخلاص الدروس والنتائج الرئيسية وتدوينها.

1- مبادئ تعليم القانون البيئي

1-1 ما المقصود بتعليم القانون البيئي؟

يتضمّن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة التزاما من جميع البلدان "بضمان تعليم جيد ومنصِف وشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" بحلول عام 2030. وتهدف الغاية 4-7 من الهدف 4 على وجه التحديد إلى الحرص على اكتساب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال أمور منها التعليم

في سبيل التنمية المستدامة، وأنماط الحياة المستدامة بحلول عام 2030.[33] وتشجّع الغاية 13-3 من الهدف 13 أيضًا البلدان على 'تحسين التعليم، والتوعية، والقدرة البشرية والمؤسسية على التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه والحدّ من تأثيره والإنذار المبكر به.' وتنعكس أهمية التربية البيئية على نحو جيد في طائفة واسعة من الأدوات القانونية والسياسية التي اعتمدتها جامعة الدول العربية، ولا سيما مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2002، التي تشجّع جميع الدول العربية على دمج التربية البيئية في جميع المستويات التعليمية "بهدف تنشئة جيل جديد يكون أبناؤه على دراية ووعي بمسؤوليتهم عن حماية البيئة".[34]

وابتغاء المساهمة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على المستويين الوطني والعالمي، ولا سيما الهدف 4 المتعلق بالتعليم للجميع، يتطلع المختصون في التوعية البيئية في جميع أنحاء العالم إلى البحث عن طرق جديدة لتعزيز التميّز في مبادرات التعليم البيئي وبرامجه.[35] إنّ التعليم البيئي، إضافة إلى كونه أداةً من الأدوات المهمة للتوعية بأهداف التنمية المستدامة والترويج لها، يوفّر المهارات التي تمكّن الجمهور من تطوير المهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة ومسؤولة لحلّ العديد من المشكلات البيئية المعقدة التي تواجه عالمنا حاليا.[36]

ويركّز تعليم القانون البيئي، وهو فرعٌ من فروع التربية البيئية، على دراسة المبادئ القانونية الأساسية المتعلقة بحماية البيئة. وقد نما القانون البيئي على مدى العقد الماضي، من خلال العمل الرائد الذي تقوم به شعبة القانون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز سيادة القانون البيئي العالمي وتعليم القانون البيئي، فغدا نظاما يتيح للجهات المعنية، سواء أكانت دولا أم جهات فاعلة من غير الدول، لاكتساب معارف متعمقة في الإطار القانوني العام لتنظيم وحماية عناصر البيئة، مثل الهواء، والأرض، والمياه، والبحر، وغيرها.[37] ويجري القانون البيئي تقييما لمجموعة القوانين والقواعد واللوائح والأنظمة الأساسية التي تنظم التفاعلات بين البشر والبيئة الطبيعية ابتغاء الحد من تأثيرات النشاط البشري في البيئة.

وبالنظر إلى تزايد أهمية القانون البيئي باعتباره عنصرًا حيويًا من عناصر إعداد السياسات الدولية والمحلية، تعزز دور مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بتدريب وتطوير الجيل المقبل من علماء القانون البيئي والإداريين في جميع أنحاء العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 7 من قانون حماية البيئة القطري على أنّ "جميع السلطات المسؤولة عن التعليم يجب أن تضمّن مواضيع التوعية البيئية في جميع المراحل التعليمية".[38] وعلى غرار ذلك، تشجّع مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2002 جميع البلدان العربية على دمج التعليم البيئي في جميع المستويات التعليمية "بهدف تنشئة جيل جديد يكون أعضاؤه على دراية ووعي بمسؤوليتهم عن حماية البيئة".[39] إن بمقدور مؤسسات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تؤدي دورا قياديا في تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال الدورات التدريبية والبرامج البحثية التي تطلع الطلاب على الأنظمة القانونية المختلفة التي تنظم

---

33 الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في 25 سبتمبر 2015، A/RES/70/L

34 جامعة الدول العربية، "مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية" https://www.un.org/esa/sustdev/partnerships/activities_initiate/101202_sd_initiative_arab_region.pdf

35 رابطة أمريكا الشمالية للتعليم البيئي، 1999. التميّز في المبادئ التوجيهية للتعليم البيئي المتعلقة بالتعلم (K-12). Troy, OH: NAAEE

36 "ما المقصود بالتعليم البيئي؟" وكالة حماية البيئة، 5 نوفمبر 2018، www.epa.gov/education/what environmental-education

37 انظُر Mrema and Smagadi (n. 7).

38 القانون رقم 30 لعام 2002 الذي صدر به قانون حماية البيئة 2002/30

39 جامعة الدول العربية، مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية https://www.un.org/esa/sustdev/partnerships/activities_initiate/101202_sd_initiative_arab_region.pdf

العلاقات بين الإنسان والبيئة. ويمكن أن يؤدي تنفيذ دورات تعليم القانون البيئي الجامعة والشاملة إلى تعزيز وضع السياسات القائمة على الأدلة والوعي المجتمعي والتمكين المحلي بشأن القانون البيئي والاستدامة في المنطقة، وتحديداً في القضايا المتعلقة بالمياه، والطاقة، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، وريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا النظيفة والحفاظ على التراث الثقافي.

2–1 ما هي الأهداف المنشودة من تعليم القانون البيئي؟

الوصف

تهدف دورة القانون البيئي إلى تعريف الطلاب مختلفَ الأنظمة القانونية التي تنظم العلاقات بين الإنسان والبيئة. وتستكشف القيمَ والافتراضات والمبادئ التوجيهية التي تكمن وراء الأدوات القانونية المصمّمة لتعزيز حماية البيئة. وبالاعتماد على مبادئ الأخلاق والبيئة والاقتصاد، وعلم تقييم المخاطر، يستكشف القانون البيئي، من حيث هو تخصص، ويحلّل اللوائح التنظيمية التي تنظم تلوّث الهواء، والماء، والنفايات الخطرة، وتغيّر المناخ، والتنوع البيولوجي، والسموم. وسيتعلّم الطلاب أيضًا فنّ المحاماة العملي وحلّ المشكلات في هذا المجال المعقّد والأخاذ.

ويؤكد تعليم القانون البيئي أيضًا المهارات والمتطلبات العملية المتعلقة بالسبل التي تستطيع بها الجهات المعنية، ولا سيما المؤسسات التجارية، ومؤسسات الأعمال، والمحامين ومكاتب المحاماة، توقّع المسؤولية البيئية ومنعها والتخفيف منها في عملياتهم، لا سيما من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات، والإبلاغ عن الاستدامة، وسلاسل التوريد والمشتريات الخضراء، وتدبير المخاطر الاستراتيجية.

لذلك، تتمثل مبادئ تعليم القانون البيئي في تعزيز:

- التوعية بالتحديات التي تواجه البيئة والتصدي لها، ومنها الثغرات التي تعتري القانون وهياكل الحوكمة.
- تبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بالسياقات المحلية والحواجز والدوافع لتحسين جودة البيئة أو الحفاظ عليها، ومنها الأخلاقيات والقيم الدينية و/أو الثقافية.
- تزويد الطلاب بالمهارات البيداغوجية لتحديد التحديات البيئية والمساعدة على التصدي لها، ونشر الحلول القانونية المبتكرة.
- مشاركة الطلاب في الأنشطة التي تؤدي إلى إتاحة حلول تقنية وقانونية للتحديات البيئية.
- تدريس التفكير النقدي للطلاب من خلال تطبيق النظرية والقانون والأدلة لتقييم النتائج واستخلاصها.
- مدّ الطلاب بتدريب مهني قانوني من خلال مناهج تربوية مختلفة.
- إعداد نُهُج تربوية مناسبة وتطبيقها، اعتمادًا على سياقات تعليم القانون البيئي.

تمرين للمشاركين:

- يجري المشاركون فحصا مفصّلا لمبادئ تعليم القانون البيئي في مجموعات مصغرة.
- هل هناك مبادئ أخرى خاصة بالسياق أو لم تدرج في القائمة الواردة أعلاه؟
- كيف تؤثر هذه المبادئ عمليا في دورك في تعليم القانون البيئي؟
- يجب تخصيص ساعة ونصف على الأقل لمناقشة عامة يجريها المشاركون، مع استخلاص الدروس والنتائج الرئيسية وتدوينها.

الوحدة 3: المنهجيات التربوية في تعليم القانون البيئي

المقدّمة

مرحبًا بكم في الوحدة الثالثة من برنامج تدريب المدربين. تناولنا في الوحدتين الأولى والثانية تاريخ القانون البيئي، والحال الراهنة للتعليم البيئي، وأجرينا تقييما للمبادئ الأساسية لتدريس القانون البيئي، رابطين إياها أيضًا بقيمنا المشتركة والسياق المترابط.

الأهداف

1. فهم الأساليب التربوية المختلفة في تعليم القانون البيئي (ماهيتها)
2. فهم الغرض من الأساليب التربوية وقيمتها في تعليم القانون البيئي (معناها)
3. فهم السياقات والظروف التي تؤثر في اختيار الأسلوب التربوي (الاساليب التربوية) (كيف يختلف بعضها عن البعض الآخر)
4. فهم المطلوب لتعليم القانون البيئي بفعالية.

1. الأساليب التربوية في تعليم القانون البيئي

إجمالا، هناك ثلاثة أساليب تربوية واسعة: (1) الأسلوب التقليدي، و(2) الأسلوب التجريبي، و(3) الأسلوب القائم على الأداء

أ. المحاضرات التقليدية

بخصوص أساليب التدريس، فأكثر الطرق شيوعا لتقديم دورات التعليم البيئي حاليًا هي المحاضرات التقليدية القائمة على الفصل. وينقل عضو هيئة التدريس وفق هذا النهج، كما هو مبين في الجدول 2 أدناه، المعرفةَ بكيفية تفاعلية إلى الطلاب في هيئة ملاحظات درس معدة مسبقًا، أو عروض تقديمية مستعان فيها ببرنامج PowerPoint.

الجدول 2: النُّهُج التربوية

النهج	التقليدي	التجريبي	القائم على الأداء
الهدف من الدورة	نقل المعارف من عضو هيئة التدريب	يؤدي عضو هيئة التدريس وظيفة ميسّر أو خبير يقدّم الموضوع، ويصبح المتعلم فاعلا ويؤثر في عملية التعلم	تعمل هيئة التدريس والطلاب بكيفية تفاعلية في عملية التعلم، ولا سيما في الإشراف على البحوث
أنشطة الدورة	عروض في هيئة محاضرات يلقيها عضو هيئة التدريس	جلسات على منوال العيادات القانونية، وتمثيل الأدوار من خلال حالات حقيقية أو حالات محاكاة يعمل فيها المتدربون. وإجراء زيارات ميدانية وجولات دراسية	محادثات جماعية على منوال حلقات التدارس والتحليل يقدّم فيها عضو هيئة التدريس مواد للدراسة إلى الطلاب مقدّما ويناقشها الطلاب في الفصل لاستخلاص المعلومات دراسة الحالات، والقراءة من الكتب الدراسية، والمناقشة داخل الفصل
تقييم الدورة	إجراء امتحان لاختبار الفهم والمعرفة	تقييم قائم على الكفاءة ومهام تطبيقية، مثل الصياغة وكتابة المذكرات	المفكرات أو تقارير البحث والتحليل

ب. التعلم التجريبي

يقسّم الطلاب، وفق هذا النهج، إلى فرق ومجموعات تطبيقية مصغّرة لتطوير المهارات في تحديد المشكلات القانونية وحلها. ويقوم عضو هيئة التدريس بعمل الميسّر ويقدّم ملاحظات وتوجيهات للطلاب عن أدوارهم. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال ما يلي:

- إجراء رحلة ميدانية وتوثيق العملية ونتائجها (يعدّ الطلاب، مثلا، تقريرا "مباشرا"، مثل فيلم وثائقي للمناقشة داخل الفصل).
- إشراك الطلاب في مواقف تنطوي على مشكلة أو مسألة قانونية حية، مع توخي الوضوح في تحديد أهداف التعلم والإشراف.
- مسيرة الامتياز/القوة لإثبات قيمة الإنصاف وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

- التدريب على تقنيات المناصرة التقليدية والمبتكرة.
- إجراء محاكاة لمفاوضات القانون الدولي والتحديات ذات الصلة بالسياسات في إطار القانون البيئي.
- نُهُج التعلم الاجتماعي التحويلي – لطلاب الدراسات العليا من خلال مجموعات مصغرة من المشاركين بهدف الاطلاع على السلوكيات والقيم والمواقف وفهمها بالاستماع والمراقبة والتفاعل بين الطلاب. وفي هذه الحالة، يعدّ جميع المشاركين خبراء يملكون مساهمات ذات مغزى.

ج. أسلوب حلقات التدارس القائمة على الأداء

يُزوّد الطلاب بمواد القراءة والتشريعات ذات الصلة قبل دخول الفصل ثم يشاركون في مناقشات مركّزة لما أسند إليهم من مواد للقراءة. ويشمل ذلك أيضًا الإشراف على الطلاب في الأنشطة البحثية المتصلة بتعليم القانون البيئي: الأوراق البحثية، والرسائل الجامعية، والأطروحات.

2. أنواع تقييم دورات تعليم القانون البيئي

كما هو مبين في الجدول 2 أعلاه، هناك ثلاث طرق رئيسية مهمة لتقييم أداء الطلاب في القانون البيئي، وهي: (1) الاختبار الكتابي؛ و(2) التقييم القائم على الكفاءة؛ و(3) الأوراق البحثية والعروض التقديمية في الفصل.

الامتحانات الكتابية: تستلزم اتباع النهج التقليدي المتمثل في تقديم مجموعة من الأسئلة الافتراضية أو الأسئلة من نوع المقالة لاختبار معرفة الطلاب بالمفاهيم والمواضيع الرئيسية. وغالبًا ما يكون هذا النهج مفيدًا في الفصل التأسيسي، كما هو الحال عند تدريس القانون البيئي لفصل جامعي.

التقييم القائم على الكفاءة: يتضمن هذا التقييم طائفة واسعة من المهام العملية، مثل الصياغة أو إجراء المقابلات أو العمل في مجموعات مصغرة، الذي يسمح للطلاب بإظهار ما اكتسبوا من مهارات ومعارف. وهذه الطريقة مفيدة عند تدريس القانون البيئي للخريجين أو طلاب المستوى التنفيذي الذين يشغلون بالفعل مناصب قيادية عليا في ممارسة أدوات القانون البيئي وتصميمها وتنفيذها، أو يتوقع أن يشغلوا تلك المناصب، مثل المحامين الممارسين والإداريين والمسؤولين في الوزارات.

تدريب عملي: العمل الجماعي في مجموعات مصغرة

- يقسّم المشاركون إلى مجموعات مصغرة، ويحدّدون كلّ أسلوب من الأساليب التربوية التي تم تناولها أعلاه ويفحصونها فحصا نقديا:
- سيشجَّع المشاركون على إعطاء خبرات حقيقية وعملية عند استخدامهم الأساليب التربوية، وتسليط الضوء على التحدّيات، واقتراح الخيارات والحلول.
- سيُطلب من المشاركين تبيان معايير سياق تعليم القانون البيئي الخاص بهم وكيفية تأثيره في استخدامهم أساليب التدريس المذكورة أعلاه.

الأوراق البحثية والعروض المقدّمة داخل الفصل: هذا النهج مناسب لطلاب الدراسات العليا من ذوي التوجهات البحثية والميول الأكاديمية، الذين يتهيؤون للعمل في الأوساط الأكاديمية ومعاهد السياسات ومراكز الفكر. وينطوي هذا النهج على تحديد مواضيع مميزة للطلاب في المجالات التي تتناولها الدورة، ومطالبتهم بإعداد وتقديم ورقة بحثية بعدد كلمات أو صفحات معين تحلل وتستكشف سؤال الموضوع، إضافة إلى مواد مناسبة وثرّة بالمعلومات. ويوجّه الطلاب، عند إعداد هذه الورقة، لتطبيق المعرفة المكتسبة خلال الدورة. وبوجه عام، غالبًا ما تحصل الورقة الوصفية غير التحليلية على درجة منخفضة جدًا. والأوراق التحليلية هي أوراق تستكشف المشكلات التي تواجه مفهومًا أو قضايا وتقدّم اقتراحات أو تأملات مبتكرة بشأن أفضل السبل لحلّها. ويجب أن توافق الأوراق الأشكال القياسية لذكر المراجع والاستشهادات،

مثل معيار جامعة أكسفورد للاستشهاد بالمرجعيات القانونية. وقد يُطلب من الطلاب أيضًا تقديم أوراقهم البحثية في الفصل لكي تخضع لتحليل نقدي وتعليقات من زملائهم.

3. اختيار أساليب التدريس والتقويم الصحيحة

ينبغي، وفقًا لباس وفوغان، عمومًا اختيار طرق التدريس والتقييم التي ستطبّق في إجراء الدورة على قدر إتاحتها ما يلي:

1. السماح بالمشاركة النشطة للمتعلمين.
2. مساعدة المتعلمين على نقل خبرات التعلم من الفصل إلى العالم الحقيقي.
3. تزويد المتعلمين بالمعرفة بنتائج محاولاتهم للتحسّن.
4. تزويد المتعلمين ببعض الوسائل لتعزيز السلوك المناسب.
5. منح المتعلمين فرصة للممارسة والتكرار عند الحاجة.
6. تحفيز المتعلمين على تحسين أدائهم.
7. مساعدة المتعلمين على زيادة استعدادهم للتغيير.[40]

وهناك عوامل أخرى تتمثل فيما يلي: بيئة الفصل، والعوامل الديمغرافية المتعلقة بالطلاب، والتسهيلات والموارد والتقنيات المتاحة. فعلى سبيل المثال، قد تؤثر التسهيلات المتاحة، من قبيل حجم الفصل، على أسلوب التدريس المختار.

ولا توجد، عموما، طريقة واحدة بمقدورها تلبية احتياجات أي دورة على نحو فعال. لذلك من الضروري أن يختار أعضاء هيئة التدريس طريقة رئيسية واحدة، ثم يتمّمونها بأسلوب واحد أو أكثر من الأساليب المساندة ابتغاء تزويد الطلاب بطائفة متنوعة من الخبرات التعليمية وفرص اكتساب المعرفة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يسمح اعتماد أساليب التقييم المختلفة للطلاب باكتساب المهارات والنجاح في المجالات التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بخبراتهم السابقة وتطلعاتهم المهنية في المستقبل.

[40] Bass, B. M., & Vaughan, J. A. (1966). *Training in industry: The management of learning.* Belmont, CA: Wadsworth Publishing.

الوحدة 4: تصميم منهاج القانون البيئي وإعداد مواد التدريس

المدرسون مصممون. ويعدّ تصميم المناهج وخبرات التعلم أحد الأعمال الأساسية في مهنتنا لتلبية أغراض محدّدة.

Wiggins and McTihe, *Understanding by Design* (2005) (الفهم عن طريق التصميم (2005))

المقدمة

مرحبًا بكم في الوحدة الرابعة من تدريبنا. تعتمد هذه الوحدة على الأساس الذي أُرسي في الوحدات الأولى إلى الثالثة المتعلقة بالسياق، والوضع الحالي لتعليم القانون البيئي، ومبادئ القانون البيئي والأساليب التربوية وأساليب تعليم الراشدين لتعليم القانون البيئي.

المحتوى:

- إجراء المشاركين في جلسة عامة مناقشةً لنتائج تمرين "الإطار الزمني" للمجموعة المصغرة المعنية حول "تتبع التطوّر في إعداد مناهج القانون البيئي ومحتواها، وتصميم برامج القانون البيئي".
- عناصر لأحدث منهاج للقانون البيئي.
- المبادئ والعناصر الموضوعية والإجرائية الحاسمة في إعداد برنامج/دورة تعليم القانون البيئي للتدريس في المستوى الجامعي.

أهداف التعلم

الهدفان المنشودان من هذه الوحدة هما:

- تعلم كيفية تصميم مناهج قانون بيئي فعالة.
- تقييم أساليب التدريس والتقييم في مختلف مناهج القانون البيئي التي يستخدمها المشاركون حاليًا بناءً على الإطار الزمني الذي جرت مناقشته في الوحدات السابقة.

نتائج التعلم

سنتمكن في نهاية هذه الوحدة من:

- إعداد مناهج القانون البيئي ذات الصلة بالسلطات القضائية الوطنية والدولية.
- تصميم مناهج قانون بيئي فعالة تعرض "النهج باتباع الممارسات الفضلى".

4–1 تصميم الدورة تصميما فعالا

تصميم المنهاج عملية تحدَّد بها أهداف التعلم وغاياته ومخرجاته. ويحرز تقدّم في التصميم الفعال للدورة من خلال خمس مراحل مهمة. أما المرحلة الأولى فهي تحديد أهداف الدورة وغاياتها، كما هو مبيّن في الوحدة 2، التي تسلّط الضوء على تجربة التعلم والمعرفة التي تهدف الدورة إلى إنشائها. وأما المرحلة الثانية فهي تحديد أنشطة الدورة، من حيث الأساليب التربوية التي يجب اعتمادها في التدريس (انظر الوحدة 3 المتعلقة بالأساليب المختلفة). وأما المرحلة الثالثة فهي تحديد الطريقة التي ستتبع في التقييم، على النحو الذي جرى تناوله في الوحدة 3. وأما المرحلة الرابعة فهي جمع هذه المعلومات الأساسية في منهاج دراسي. وينبغي أن يُنظر إلى المنهاج بأنه ضرب من ضروب العقد بين الكلية والطلاب، فينبغي ألا يكون مضللاً بأي حال من الأحوال. وأما الخطوة الخامسة فهي التثبت من أن الدورة تتيح الفرص لتقديم التعليقات وإجراء الاجتماعات والمشاورات، التي يمكن للطلاب من خلالها تقديم ملاحظات مستمرة حول فعالية

الدورة. ويركز البرنامج التدريبي الفعال على مخرجات التعلم العملية في جميع مراحل إعداد الدورة التدريبية والتحضير لها وتحليلها وتصحيحها وتقييمها.

الجدول 3: خطوات تصميم الدورة

	النشاط	الاعتبار الرئيسي
1-	تحديد أهداف الدورة	"ما الذي أريد أن يعرفه الطلاب و/أو يفعلونه بحلول نهاية الفصل الدراسي؟"
2-	تحديد أنشطة الدورة	"ما نوع الأنشطة والمهام التي ستجذب انتباه طلابي أكثر من غيرها وتساعدهم على بلوغ الأهداف المنشودة من الدورة الدراسية؟"
3-	تحليل الدورة	"كيف سأعرف إن كان الطلاب يحرزون تقدّما في بلوغ الأهداف التي رسمتها ويستفيدون إلى أقصى حد من المحتوى والأنشطة؟"
4-	إعداد المنهج الدراسي للدورة	جمع كل الوقائع الأساسية عن الدورة في المنهج الدراسي لتحديد ما سيدرس منه وكيف سيدرس.
5-	إنشاء آلية تقديم التعليقات	توفير الفرص لتقديم تعليقات مستمرة على فعالية الدورة

4-2 نطاق دورات القانون البيئي

يمكن إعداد دورة واحدة في القانون البيئي العام لتناول طائفة واسعة من المواضيع، في حين يمكن إعداد دورات متخصصة تتناول — فيما تتناوله – القانون والسياسات المتعلقين بتغيّر المناخ، وحقوق الإنسان والبيئة، وقانون التنوع البيولوجي، وقانون التنمية المستدامة.

وأيّا يكن النهج المتبع، من المهم أن توضّح أهداف التعلم وغاياته ونتائجه على نحو جيد. وغايات التعلم عبارة عن بيانات واسعة النطاق أعدّت من منظور المؤسسة وتقدّم المحتوى العام واتجاه تجربة التعلم، أما أهداف التعلم فهي بيانات محدّدة لما ستتناوله الدورة من وجهة نظر المدرّس. وتركز نتائج التعلم على المتعلم وكيف سيُظهر المتعلم كفاءته في الدورة. وتتمحور نتائج التعلم الفعال حول الطالب، وتكون قابلة للقياس، وموجزة، وذات مغزى، وقابلة للتحقيق، وقائمة على النتائج (لا على المهام).

على سبيل المثال:

غاية التعلم المنشودة من القانون البيئي: يعرّف هذا المنهج الدراسي الطلاب على شتى الأنظمة القانونية التي تنظم علاقات الإنسان بالبيئة.

أهداف التعلم: تتناول الدورة بالفحص والتحليل الأنظمة التي تنظم تلوّث الهواء والماء، والنفايات الخطرة، والتنوع البيولوجي، والسموم. وسيتعلم الطلاب أيضًا فن المحاماة العملي وحلّ المشكلات في هذا المجال المعقد والأخاذ.

نتائج تعلم الطلاب:

بحلول نهاية الدورة، ينبغي أن يكون الطلاب قادرين على:

1. فهم مصطلح "البيئة" وطبيعة الحماية القانونية اللازمة لتحقيق تدبير مستدام للبيئة ومواردها بموجب القانون الدولي والمقارن؛
2. تقييم وفهم الإطار القانوني العام الذي ينظم البيئة في البلد.
3. استكشاف القوانين والمؤسسات التي تتناول قضايا بيئية محددة، مثل تلوّث الهواء، وتلوّث المياه، وتدبير النفايات، والصحة البيئية.
4. إظهار مهارات معرفية وفنية جيدة للقيام بالفحص والبحث والتحليل على نحو مستقل لكيفية قيام الجهات المعنية، ولا سيما مؤسسات الأعمال، والشركات، والمحامون، ومكاتب المحاماة، توقّع المسؤولية البيئية، ومنعها، والتخفيف منها في عملياتها.

المراجع الأساسية للدورة

من الضروري أن يحدّد المدرسون النصوص الأساسية التي يمكن أن توجه الطلاب خلال الدورة. ومن أمثلة تلك النصوص:

1. Damilola S. Olawuyi, *Climate Change Law and Policy in the Middle East and North African Region* (Routledge, 2022)

2. Patricia Bernie, Alan Boyle, and Catherine Redgwell, *International Law and the Environment* (Third Edition, Oxford University Press, 2009)

3. William A. Tillerman, Alastair R. Lucas, Sara L. Bag, Patricia Galvao Ferreira, *Environmental Law and Policy* (4th edition, Emond, 2020)

4. توفر بوابة معلومات الأمم المتحدة بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (InforMEA) مكانًا يمكن من خلاله الوصول إلى جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية، فضلاً على الدورات الذاتية التي تشرح كيفية وضع الاتفاقات والسياسات البيئية الدولية، ومن يضعها، وكيف يجري الامتثال لها وإنفاذها. ويمكن أن يُطلب من الطلاب أخذ دورة واحدة أو أكثر في أي وقت خلال الفصل الدراسي ضمن إطار التقييم أو كمتطلب لدورة القانون البيئي. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات من خلال هذا الرابط: https://www.informea.org
5. الدستور
6. التشريعات البيئية المحلية: وهي متاحة مجانًا على الرابط التالي: http://www.fao.org/faolex/en/
7. ينبغي تخصيص مقالات إخبارية موجزة تكميلية وتعليقات – جريا على منوال "الأحداث الجارية" – لمناقشتها في الفصل.

الغايات المنشودة من تعليم القانون البيئي

فيما يتعلق بالمنهج الدراسي، من المهم تحديد الأهداف العامة لبرنامج القانون البيئي وهيكله (الجدول 1). وبمجرد تحديد الإطار الأوسع، يمكن تناول التصنيف المحدّد (الجدول 2).

الجدول 1: تصميم المنهج الدراسي وأهدافه: مصفوفة القرارات

الرقم	تحديد الهدف من الدورة	الاعتبارات الرئيسية	الخيارات الموصى بها
1.	من؟	الطلاب؟ أ. غير متخصصون ب. تخصص القانون البيئي	أ. ينبغي تدريس القانون البيئي عموما، مع التركيز على اكتساب المهارات، ودور الوكالات وتنفيذ القوانين.[41] ب. ينبغي تدريس محتوى موضوعي محدّد، إضافة إلى اكتساب المهارات.[42] ج. ينبغي تدريس منظومة القانون البيئي.[43]
2.	متى؟	متى تدرّس دورات القانون البيئي؟ أ. السنة الأولى؟ ب. السنة الثانية؟ ج. السنة الثالثة؟	أ. إلزامي؟ ب. اختياري؟
3.	ماذا؟	السنة الأولى طلاب السنة الثانية، وطلاب السنة الثالثة، وطلاب الدورات التنفيذية	أ. ينبغي تعريف طلاب القانون البيئي على أساسيات القانون البيئي ب. لا يزال النهج التقليدي هو الأفضل لتدريس الدورات الأساسية (المهارات التحليلية والشخصية والتنظيمية) التربية التفاعلية والتجريبية مهمة جدا، لا سيما عندما يكون لدى الطلاب بعض المعرفة الأساسية بدورات القانون البيئي.
4.	أين؟	يمكن أن تبيّن دورة القانون البيئي: أ. كيفية عمل المنظومة القانونية ب. القانون البيئي من حيث هو سيرورة قانونية في المنظومة القانونية	أ. من أين تأتي القوانين (الأنظمة الأساسية، واللوائح التنظيمية) ب. كيف تنفّذ (إجرائيا) ج. كيف يجري تفسيرها (الأساليب) أ. كيف يؤثر المحامون وغيرهم من أصحاب المصلحة في هذه السيرورات (من الناحية التقنية) ب. تأثير القانون البيئي في الدبلوماسية الخارجية
5.	كيف؟	كيف تدرَّس دورات القانون البيئي أ. دورات تقديمية	أ. القانون والسياسات البيئيان ب. التقاضي في المنازعات البيئية

41 A. Dan Tarlock, *Current Trends in the Development of an Environmental Curriculum, in* LAW AND THE ENVIRONMENT 297, at 323 (M. Baldwin and J. Page eds. 1970), *citing* 1944 Committee on Curriculum of the Association of American Law Schools, *The Place of Skills in Legal Education,*45 COLUM. L. REV. 345, 388 (1945).

42 Joel Mintz, *Teaching Environmental Law: Some Observations on Curriculum and Materials,* 33J. LEGAL EDUC**.** 94, 97 (1983).

43 Heidi Gorovitz Robertson. “Methods for Teaching Environmental Law: Some Thoughts on Providing Access to the Environmental Law System” Cleveland State University, 1998.

		ب. دورات متخصصة	أ. قانون تغير المناخ ب. قانون المياه ج. قانون تدبير النفايات د. قانون المحيطات والسواحل هـ. قانون التنوع البيولوجي
		ج. تخصصات متعددة	أ. حقوق الإنسان والبيئة ب. القانون الإداري ج. قانون الطاقة د. القانون والاقتصاد هـ. قانون الأراضي و. القانون الدولي ز. القانون والتكنولوجيا
6.	التربية	الإطار الزمني	أ. دورة من فصل دراسي واحد ب. دورة من فصلين دراسيين
		النُّهُج	أ. النهج التقليدي ب. أسلوب دراسة الحالات ج. النهج القائمة على دراسة المشكلات د. مختبرات المهارات هـ. برامج المساعدة في مجال القانون البيئي و. برامج دورات التدريب الخارجي والداخلي ز. مسابقات المحاكمات الصورية في مجال القانون البيئي

عموما، عند تصميم المنهج الدراسي للتعليم العالي، فإن الهيكل الأساسي الذي يستند إليه للبدء هو تصنيف بلوم.[44] أما من حيث الاحتياجات المحددة في مجال التربية القانونية، يقدّم تصنيف كراثوول المنقّح، الوارد أدناه، أرضية ذات سياق ومحتوى أكثر تحديدا لتعليم القانون البيئي.[45]

وتوضّح العملية المعرفية المبينة في الجدول 2، بمزيد من التفصيل، أنشطة التعلم في مراحل عملية التعلم بوجه عام. ويمكن تكييف هذه العملية تكييفا يناسب تعليم القانون البيئي بغية تحقيق نتائج تعليمية في مجال القانون الاستدامة البيئيين

44 Bloom, B. (Ed.) (1956). Taxonomy of educational objectives: The classification of educational goals. Susan Fauer Company, Inc. pp. 201-207.

45 *Time to Blossom: An Inquiry into Bloom's Taxonomy as a Hierarchy and Means for Teaching Legal Research*

تهيئ الطلاب، بعد تزويدهم بما يناسب من مهارات، الانتقال إلى القوى العاملة: سواء في حقل القانون، أو في القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص، أو التعليم، أو المجتمع ككل.[46]

الجدول 2. تصنيف بلوم المنقّح للتعليم البيئي

تصنيف بلوم الأصلي	**هيكل بعد العملية المعرفية لتصنيف كراثوول المنقّح (2002)**
المعرفة	**1–0 الاستذكار – استخلاص المعرفة المناسبة من الذاكرة الطويلة الأمد.**
	1–1 التعرف
	1–2 الاستذكار
الفهم	**2–0 الفهم – تحديد معنى الرسائل التعليمية، ومنها المواد الشفهية والكتابية والبصرية**
	2–1 التفسير
	2–2 سوق الأمثلة
	2–3 التصنيف
	2–4 التلخيص
	2–5 الاستنتاج
	2–6 المقارنة
	2–7 الشرح
التطبيق	**3–0 التطبيق – تنفيذ إجراء ما أو الاستعانة به في حالة معيّنة**
	3–1 الإجراء
	3–2 التنفيذ
التحليل	**4–0 التحليل – تقسيم المادة إلى أجزاء والكشف عن كيفية ارتباط تلك الأجزاء بعضها ببعض وكيفية ارتباطها بالهيكل أو الغرض العام.**
	4–1 التمييز
	4–2 التنظيم

[46] Chalkley, B. (2006). Education for sustainable development: Continuation. Journal of Geography in Higher Education, 30(2), 235-236.

4-3 الإسناد

التركيب **5-0 التقييم – إصدار أحكام قائمة على المعايير والمقاييس**

5-1 التثبت

5-2 النقد

التقييم **6-0 الإبداع – ضمّ العناصر بعضها إلى بعض لتشكيل كلٍّ جديدٍ متناسقٍ أو إنشاء منتج أصلي**

6-1 التوليد

6-2 التخطيط

6-3 الإنتاج

تمارين للمشاركين

سيُطلب من المشاركين إحضار مناهج القانون البيئي الخاصة بهم وتقييمها تقييما نقديا فيما يتعلق بأسلوب (أساليب) التدريس ومحتوى الدورة التدريبية.

نشاط النقاش وتبادل المعارف "المقهى العالمي":

- يُحدّد العديد من المبادئ والعناصر ويُعيّن أحدُ المشاركين لتنظيم مجموعة لكل مبدأ/عنصر.
- ينقسم المشاركون إلى مجموعات مصغرة، وتنتقل كل مجموعة من طاولة/مبدأ إلى آخر لإجراء مناقشة مفصلة واستخلاص الاستنتاج.
- سيخصص لهذا النشاط وقت طويل، ذلك أنّه جزء من التحضير لنشاط التدريب العملي التالي.

الوحدة 5: تدريب عملي على تصميم برنامج قانون بيئي، ومواد للدورة، وأساليب تربوية

المقدّمة

مرحبًا بكم في الوحدة الخامسة من برنامج تدريب المدربين. نظرنا حتى الآن في السياق، والحال الراهنة لتعليم القانون البيئي، واستكشفنا مبادئه الأساسية. وتناولنا بالبحث المنهجيات التربوية لتعليم القانون البيئي، وفحصنا تصميم مناهج القانون البيئي وإعدادها. واليوم، سنأخذ ما تعلمناه ونطبقه تطبيقا عمليًا واستراتيجيًا.

أهداف التعلم

الهدف العام من هذه الوحدة هو أن نأخذ ما تعلمناه خلال الوحدات الأربع الأخيرة، ونشرع في تنفيذ هذا التعلم في التصميم الفعلي لمخطط الدورة في أحد المجالات العديدة لموضوع القانون البيئي، ويشمل ذلك ما جرى استكشافه من مبادئ محدّدة وأساليب تربوية.

المحتوى والنشاط

- تحديد المجموعات (عدد قليل من المشاركين)

قدّمنا إليكم تمرين محاكاة (مرفق) يمكنكم استخدامه عند التفكير في كيفية إعداد نموذج مخطط تفصيلي للدورة، ويمكنكم تطبيق هذا التمرين على أيّ من المواضيع المبيّنة أدناه.

تعلّمنا في الوحدة 4 أننا بحاجة إلى اعتماد أساليب تتسم بطابع تفاعلي أكبر في تدريس القانون البيئي. ولبلوغ هذه الغاية، في الوحدة الخامسة، يجب أن نحرص على تيسير إيصال المعلومات ذات الصلة إلى جميع مجموعات المصالح البيئية/الجهات المعنية. ومن خلال التعلم القائم على الاستفسار، يمكن استخدام تمرين المحاكاة هذا باعتباره مثالا واحدا يستهدف هذه المجموعة المتنوعة من الجهات المعنية، ويعزّز نهجًا أكثر تفاعلية بقصد توقّع المسؤولية البيئية، ومنعها، والتخفيف منها، ودعم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتدبير المخاطر البيئية على نحو استراتيجي في دورة تعليم القانون البيئي.

- التمرين: إعداد نموذج موجز للدورة التدريبية لأيّ موضوع من المواضيع المبينة أدناه:
  - قانون تغير المناخ وسياساته
  - حقوق الإنسان والبيئة
  - الأسس النظرية لتدبير البيئة والفلسفة القانونية وأخلاقيات التنمية المستدامة
  - القانون الدستوري والفقه القانوني المتطور لحوكمة البيئة
  - حقوق ملكية الأراضي وتدبير استخدام الأراضي
  - القانون والتلوث في تدبير النفايات
  - قانون تغير المناخ وحوكمته
  - آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدبير البيئة
  - حفظ التنوع البيولوجي والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي
  - التقييم والتدقيق البيئيان
- ينبغي أن يشتمل مخطّط كل دورة على كل ما سبق تناوله بالنقاش من مبادئ/عناصر
- ينبغي أن يشتمل مخطط كل دورة على أسلوب تربوي مختار لتقديم الدورة.

نتائج التعلم

في نهاية هذه الوحدة، ينبغي أن نكون قادرين على إنشاء مخططات دورات أكثر فاعلية يستعان فيها بالمبادئ المركزية وتهيئ أطرًا محدّدة ومنهجيات تربوية معترف بها في مجال تدريس القانون البيئي.

الوحدة 6: تدريب عملي في بيداغوجية تدريس القانون البيئي

المقدّمة

مرحبًا بكم في الوحدة السادسة في برنامج تدريب المدربين. الهدف العام من هذه الوحدة هو مدّ المشاركين بالتوجيه العملي والملاحظات حول أساليب التدريس الخاصة بهم. وسيقدّم المشاركون قسمًا من الدورة باستخدام أسلوب أو أكثر من الأساليب التي جرت مناقشتها في الوحدة 3 ومخططات الدورة/الدروس التي أعدّت في الوحدة 5. وستقدّم إلى المشاركين ملاحظات على الجوانب الإيجابية والجوانب التي يمكن تحسينها.

الأهداف المنشودة من هذه الوحدة هي:

1. تعزيز مهارات التدريس في فصول القانون البيئي بالجامعة.
2. إظهار المعرفة بأساليب التدريس في فصل حي للقانون البيئي.
3. تحديد أساليب التدريس البيداغوجية/أساليب تعليم الراشدين المناسبة والأمثل لتدريس القانون البيئي واستخدامها على مستويات مختلفة من الفصول.
4. تقديم درس محدّد باستخدام أساليب التدريس المختارة.
5. إعداد مواد التدريس والمواد المساعدة ودمجها في منصة ODeL.

معلومات أساسية

الهدف من التدريس هو أن يجعل تعلّم الطلاب ممكنًا. ولتهيئة بيئة تعليمية يشجَّع فيها الطلاب على التفكير بعناية وبكيفية نقدية والتعبير عن أفكارهم، بيئةٍ يرغبون فيها في مواجهة الصعوبات وحلها بدلاً من التستر عليها، ينبغي لعضو هيئة التدريس أن يراقب باستمرار عمليات التدريس وفهم الطلاب ويفكّر فيها ويسعى إلى تحسينها.

ولتحقيق فعالية التعلّم في تدريس القانون البيئي، اقتُرح عددٌ من المبادئ الإطارية لتوجيه عملية تصميم دورات القانون البيئي وتقديمها وتنفيذها.[47]

أ. تحديد رؤية وأهداف وغايات واضحة

يقتضي تدريس القانون البيئي أن يكون للبرنامج رؤية واضحة ومجموعة أهداف للطلاب لكي يخرجوا من دراساتهم بمهارات المحاماة الفعالة والعملية. ولكي يصبح الطلاب محامين ناجحين، يجب توجيههم في مجموعة هائلة من المواد القانونية والسياسية، مثل تلك التي حدّدها لافي،[48] الذي يرى أن الطلاب الذين ينتقلون من برامج القانون البيئي لامتهان المحاماة في سوق العمل ينبغي أن يكونوا قادرين على:

أ. فهم التهديدات التي تنشأ عن تغير الظروف والقوانين البيئية
ب. الاطلاع على آليات تنظيمية معقدة
ج. إعداد معاملات ودعاوى مبتكرة
د. توجيه الشركات صوب النظر في الكشف عن التدابير والمخاطر المتعلقة بالمناخ
هـ. التخطيط لاستخدام الأراضي استخداما يحقق المرونة ويخفض الانبعاثات

---

[47] رابطة المعلمين الدولية. "Creating a Path Forward: International Education, Climate Change and Sustainability." (إنشاء سبيل إلى المضي قدما: التعليم الدولي، وتغير المناخ والاستدامة.") *Trends & Insights*. مايو 2021.

[48] Lavey, Warren G. "TOOLKIT FOR INTEGRATING CLIMATE CHANGE INTO TEN HIGH-ENROLLMENT LAW SCHOOL COURSES." *Environmental Law* 49, no. 2 (2019): 513-86.

و. القيام بأنشطة أخرى تتطلب معرفة ومهارات لا تتيحها معظم دورات القانون.

ب. تأكيد المعرفة المشتركة بين التخصّصات

يتطلب تدريس القانون البيئي منهجيات بيداغوجية جديدة وأنشطة تعليمية أخرى تعزّز التدريب وتنمية القدرات، وإقامة الشبكات والشراكات، وتزيد من وعي المجتمع. ويمكن تحقيق هذه المنهجيات الجديدة على نحو أفضل من خلال المزيد من التعرض لتخصصات متعددة والتعلم التجريبي المتعدد التخصصات. ومن خلال هذا النهج الأكثر شمولية في نشر المعرفة واكتسابها يمكن إعداد وتنفيذ برنامج قانون بيئي أكثر قوة واستدامة.

ج. الحرص على إنشاء المعرفة والقيم المشتركة مع الجهات المعنية

لإنشاء برنامج قانون بيئي فعال ومؤثّر، من الضروري أن يتَّبع في دورات تعليم القانون البيئي نهجٌ طويل الأجل، والتواصل مع قطاعات متعددة، ولا سيما الصناعات، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والناشطون في مجال البيئة وأعضاء المجتمع المحلي. ولكن الأهم من ذلك هو وجوب تكريس المبادئ الأساسية لهذا البرنامج في مجموعة متفق عليها من القيم التي تحترم الأشخاص والثقافة والبيئة، مع الالتزام بإقامة علاقات تكافلية متبادلة المنافع.

د. تعزيز التبادل الفعال للمعارف من خلال شبكة لتعليم القانون البيئي

يجب أن تحرص برامج القانون البيئي على أنها تعمل جنبًا إلى جنب مع برامج القانون البيئي الأخرى ومراكز البحوث والتدريس، في إطار شبكة إقليمية وعالمية قوية وشفافة ويمكن الوصول إليها، بحيث يمكن تحقيق شراكات ومشاريع وأهداف عبر وطنية متينة بوجه أيسر وأكثر فعالية. وبذلك، يمكن لبرامج القانون البيئي أن تهيئ أسسًا أفضل لتعلم الحوكمة البيئية والفلسفة القانونية والأخلاقيات لتحقيق التنمية المستدامة، وأن تكون على اطلاع على الفقه القانوني المتطور للحوكمة البيئية. إن عمل جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا المجال مهم للغاية، وينبغي أن يشارك الأكاديميون المختصون في القانون البيئي في المنطقة بنشاط في تبادل المعارف من خلال هذه الشبكة.

ومن خلال تبادل أساليب التدريس والتقييم في مختلف مناهج القانون البيئي والاتفاق على المبادئ والعناصر الموضوعية والإجرائية الحاسمة في تطوير برامج تعليم القانون البيئي ودوراته، يمكن إنشاء معرفة عالمية مشتركة من شأنها تعزيز أفضل الممارسات في تعليم القانون البيئي والاستدامة.

هـ. اعتماد تقنيات التعليم المبتكرة والجديدة

إن مفتاح برنامج تعليم قانون بيئي فعال وطويل الأجل وقوي هو الاستمرار في نشر تقنيات التدريس المبتكرة التي تعزز التعلم التجريبي والعملي. فعلى سبيل المثال، تعدّ منصات التعلم عبر الإنترنت، إضافة إلى أدوات التقنيات التعليمية التي تسمح للطلاب بمواصلة التفاعل وتبادل المعلومات والأفكار داخل بيئة الفصل التقليدية وخارجها، مهمة جدًا لتعزيز التعلم النشط.[49]

نشاط

- سيقسَّم المشاركون إلى أربع مجموعات عمل في إطار الوحدة 5.

[49] Hilary Bell, 'Tackling the Legally Disruptive Problem of Climate Change with Disruptive Legal Education, in Damilola Olawuyi (ed), *Climate Change Law and Policy in the Middle East and North African Region* (Routledge, 2022) 1-10.

- ستركّز كلّ مجموعة على مادة الدورة والدرس الذي أعدّ خلال الوحدة 5.
- باستخدام أسئلة المحاكاة المرفقة، ستختار كل مجموعة صغيرة قسمًا من مادة الدورة لتقديمها إلى المشاركين في جلسة عامة "كفصل مشارك في تعليم القانون البيئي".
- سيُنشر الأسلوب التربوي المختار (الأساليب التربوية المختارة) "بطريقة حية".
- سيكون التعامل مع "الفصل" إلزاميًا.
- سيشارك المشاركون في نهاية الوقت المخصص "للعرض التوضيحي للتدريس" في جلسة أسئلة وأجوبة للتعليق على تجربتهم أثناء الجلسة، وفعالية الأسلوب المختار وتقديم محتوى الدورة.
- سيتاح وقت طويل لتقديم الملاحظات بين كل فصل وآخر.

الوحدة 7: تأملات في محتوى برنامج تدريب المدربين، والأسلوب المتبع في تقديمه، ونتائجه

المقدّمة

مرحبًا بكم في الوحدة الأخيرة من برنامج تدريب المدربين.

أمضينا الأيام الأربعة الماضية في العمل على برنامج تدريب المدربين، من الوحدة 1 إلى الوحدة 6. وتطورت عملية البرنامج من تأطير المحاضرين والعمل الجماعي بشأن المسائل الموضوعية في القانون البيئي، إلى تدريس القانون البيئي.

وانخرطنا خلال الوحدة 4 في العمل على الأطر التنظيمية لتعليم القانون البيئي، وكذلك إعداد المناهج لتصميم برامج التدريس من خلال مخططات الدورة والدروس تصميما يجمع بين محتوى القانون البيئي وأساليب التدريس.

وبلغ هذا الجهد ذروته في العمل الجماعي التعاوني الذي قمنا به خلال الوحدة 5، ونتج عنه التعلم التجريبي للتصميم التعليمي لبرنامج تدريس القانون البيئي، ودرس قمنا بتدريسه.

وهكذا، في الوحدة 6، تم تحويل الدفعة بأكملها إلى فصل للقانون البيئي بالجامعة، وقام أعضاء المجموعة بتدريس الدرس المختار، وتطبيق المهارات والأساليب والوسائل المختلفة للتدريس الفعال. وتحدد الوحدة السادسة بعضًا من أفضل ممارسات التدريس الفعال للقانون البيئي في فصل جامعي. أما الآن في الوحدة 7، فنحن مدعوّون إلى المشاركة في تمرين تأمّلي يتمّم مسار برنامج تدريب المدربين في تعليم القانون.

أهداف التعلم

الهدف العام المنشود من هذه الوحدة هو توفير فرصة للمشاركين للانخراط في عملية تفكير منهجية للمناقشة والتأمل، في جلسة عامة، حول مدى كفاية أهداف برنامج تدريب المدربين؛ وما إذا كان تصميم البرنامج هو الأمثل لدعم تنفيذه التنفيذ الفعال. وإضافة إلى ذلك، يدعى المشاركون إلى التفكير في عدد من العناصر المحددة.

الأهداف المحدّدة المنشودة من هذه الوحدة هي:

1. تقديم ملاحظات حول تصميم برنامج تدريب المدربين وتنفيذه، ولا سيما محتواه وتدفق الأنشطة خلاله.
2. تسليط الضوء على أساليب التدريس الأساسية التي حُدّدت خلال هذا البرنامج باعتبارها الممارسات الفضلى المناسبة لجامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
3. استكشاف دور تعليم القانون البيئي وتأطير فلسفة لتدريسه في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
4. قيام طلاب القانون البيئي بفحص دور المحاضرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأساليب المبتكرة والفعالة لتقييمهم.
5. فحص الدروس المستفادة، وتسجيل المجالات التي لا تزال في حاجة إلى تحسين.
6. سيناقش المشاركون أيضًا كيفية تحسين خيارات التواصل بشأن التدريس بين محاضري القانون البيئي.
7. مناقشة وتأطير استراتيجيات للحفاظ على المعارف والمكاسب التي تحققت خلال هذا البرنامج، ومنها توفير المزيد من التدريب، وإقامة الشبكات، وتبادل البحوث.

محتوى الوحدة

ستكون هذه الجلسة عامة. وسيُطلب من المشاركين فيها جعل مداخلاتهم دقيقة وقصيرة. وسيدعى المشاركون إلى تجنب تكرار نقطة سبق أن طُرحت من قَبل.

المحتوى الإرشادي والنشاط

- سيُطلب من المشاركين خلال الأسبوع، وبعد كل وحدة، تعبئة نموذج الملاحظات المرفق (الملحق ب).
- في هذا اليوم الأخير من الدورة، سيشارك المشاركون بعضهم بعضا في مجموعات تأمّل مصغّرة للتفكير فيما إذا كانت أهداف برنامج تدريب المدربين قد تحقّقت.
- سيناقش المشاركون نتائج المجموعات المصغّرة في جلسة عامة.
- ستوثَّق الدروس المستفادة ومجالات التحسين.
- سيناقش المشاركون أيضًا كيفية تحسين خيارات التواصل بشأن التدريس بين محاضري القانون البيئي.

الملحق ألف: تمرين محاكاة للوحدة 5

– تصميم دورات القانون البيئي وتنفيذها –

لئن كانت دراسة الحالة هذه تستند إلى جهات معنية فعلية، فقد تم تغيير الوقائع لتلبية المتطلبات التعليمية لهذه الدراسة. لذلك، لا ينبغي أن تفسَّر دراسة الحالة هذه على أنها تصوير واقعي دقيق لاستراتيجيات الجهات المعنية، أو أنشطتها، أو مشروعها، أو وضعها المالي. ولا ينبغي التعامل مع دراسة الحالة هذه على أنها تقدّم أي استنتاج ينطوي على الحكم على الاستراتيجيات، أو الأنشطة، أو الوضع المالي الفعلي.

جميع الحقوق محفوظة 2021 ©

التاريخ: مايو 2021

كلية القانون بجامعة واديس

كلية القانون بجامعة واديس ("**كلية القانون**") جامعةٌ من الدرجة الأولى، تقدّم برنامجًا جامعيًا في القانون. ولدى كلية القانون هيئة طلابية متنوعة ومعظم طلابها من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبعد الاطلاع على خطط التنويع الاقتصادي والأهداف الاستراتيجية لجامعة واديس لعام 2030، تقدّمت الجامعة بطلب للحصول على تمويل من وزارة التعليم لتصميم وتقديم دورات جديدة في مجال قانون البيئة والتنمية المستدامة. وفي يناير 2021، مُنحت كلية القانون تمويلًا كبيرًا بقصد تعزيز الرؤية الوطنية للبلد بشأن التنمية المستدامة. وأجري تقييم مفصّل للتعليم البيئي، من يناير إلى أبريل 2021، وأعدّ للعرض على مجلس كلية القانون للموافقة عليه. واتصلت كلية القانون على الفور بالعديد من الجهات المعنية لمناقشة الجوانب النظرية والعملية لتصميم الدورة. وشرع عدد من أساتذة كلية القانون، بحلول مايو 2021، في عملية تصميم شتى وحدات القانون البيئي. وبحلول نهاية مايو 2021، تأمل كلية القانون أن تتوصل إلى مناهج معتمدة لدورتين أو أكثر من الدورات التدريبية المتعلقة بالبيئة.

ومع ذلك، من المهم أن تُضمَّن المناقشة المتعلقة بتصميم الدورة بعض العناصر ذات الصلة:

1. يُطبّق الإطار التنظيمي لتصميم مناهج القانون البيئي وإعدادها، ويتولى ضمان جودة المناهج الدراسية مكوّن تنظيمي خارجي متمثل في هيئة تنظيمية تموّلها الحكومة، ولكنها مستقلة، ومكون مؤسسي داخل كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي.
2. علاوة على ذلك، من الضروري أن تكون الممارسات المأخوذ بها في تصميم البرامج التعليمية وإعدادها فعالةً وحديثة وذات صلة بأفضل الممارسات الوطنية والدولية، فضلاً على الالتزام بالرؤى الاستراتيجية الوطنية.
3. إضافة إلى ذلك، لاعتماد نهج أكثر تفاعلية في تدريس القانون البيئي، تنبع بعض المشكلات الرئيسية في التصميم من الحرص على أن تمثَّل في الدورة جميع مجموعات المصالح البيئية ذات الصلة والجهات المعنية بالبيئة.

المجموعات

سيوزّع الفصل إلى أربع مجموعات ستتلقى كل منها مجموعة خاصة بها من التوجيهات **السرية**.

الرقم	المجموعة
1	وزارة التعليم بدولة واديس
2	مجلس جامعة واديس
3	أساتذة القانون البيئي الدولي
4	طلاب كلية القانون بجامعة واديس

وزارة التعليم بدولة واديس

تدرك وزارة والتعليم أنّ ثمّة قوى مختلفة تحرّك الجهات المعنية اليوم، لا سيما في ظلّ زيادة شفافية المؤسسات التي تؤثر في جودة البيئة بسبب زيادة متطلبات الإبلاغ وتأثير المنظمات غير الحكومية. وهذه الشفافية، إضافة إلى توقّعات مجتمعية

أكبر لتنظيم بيئي أكثر صرامة، وجودة بيئية فضلى، والتزامات السياسات، كل ذلك يفسّر أهمية الركيزة البيئية في الرؤية الوطنية 2030 من حيث الجوهر والإشعاع على نطاق دولي. ولهذه الأسباب وغيرها، تحرص الوزارة على دعم إعداد عدد من دورات القانون البيئي المهمة، لا سيما في مجالات قانون المياه، وقانون تغير المناخ، وقانون البيئة المقارن.

وترغب الوزارة في مقترحات لدورات تعزّز جهود البلد في سبيل بلوغ الأهداف البيئية وصورتها العامة. وهذا الأمر لا يعزّز الرؤية الوطنية للبلد وبرنامجه في مجال التنمية المستدامة فحسب، بل يجسّد أيضًا السياق المحلي والقيم الثقافية.

وبخصوص السياق، فإن من التحديات التي تخشاها الوزارة الاهتمامُ الذي تحظى به القوانين البيئية القائمة التي تتسم بنوع من الغموض والتي قد لا توفر الدعم الكافي لأهداف السياسة الجديدة وغاياتها. ومع ذلك، فقد دعمت دولة واديس برنامجها الوطني بشأن الالتزامات المستدامة عن طريق تخصيص مبلغ مالي ضخم للتعليم والبنية التحتية، إذ أرصدت لهما 19 مليار ريال و33 مليار ريال على التوالي.

وقد أصدر الوزير موافقته وطلبَ من فريقكم أن يعدّ خطة مفصلة للإطار الخاص بتعليم القانون البيئي لإصداره للجهات المعنية بالتعليم في واديس واللقاء به في أول صباح الغد.

***التوجيهات*:**

قبل الاجتماع، قرّرتم إعداد عرض تقديمي برنامج باور بوينت لتقديمه إلى الوزير. وسيتناول قائمة بالأشياء التي يمكن تضمينها في دورات القانون البيئي. وينبغي أن يوضح عرضكم القضايا الرئيسية التي ستضمَّن في تصميم الدورة، ولا سيما الأطر التنظيمية السارية على مناهج القانون البيئي. وينبغي أن يحدّد عرضكم قضايا من قبيل (1) خطوات العناية الواجبة التي يتعين اتخاذها قبل الموافقة؛ و(2) الخطوات التي سيتعين اتخاذها بعد الموافقة؛ و(3) تقييم القوانين واللوائح المحلية والإقليمية والدولية المعمول بها؛ و(4) ما يمكن القيام به لتعزيز الدورة ودعمها في مختلف القطاعات.

وينبغي ألا يشتمل عرض باور بوينت على أكثر من عشر شرائح، وألا يستغرق تقديمه أكثر من 20 دقيقة.

مجلس كلية جامعة واديس

يستكشف مجلس الكلية بوجه عام كيفية إعداد المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي لتعزيز الاستعداد للكلية كجزء من عملية القبول بالكلية. وأمناءُ مجلس الكلية مسؤولون أمام المساهمين والجهات المعنية، مثل الطلاب وأولياء الأمور في الجامعات الخاصة، وسلطات الدولة، والمواطنين في الجامعات الحكومية. وبذلك، يحدّد مجلس كلية الجامعة الاتجاه الاستراتيجي للتدريس، وغالبًا ما يشارك الأمناء في مجالس إدارة المنظمات الأخرى ذات الصلة بالجامعة. ومن المسؤوليات الرئيسية للأمناء ضمانُ جودة برامج التعليم وملاءمتها، والبقاء في صدارة المنافسة مع المؤسسات الأخرى وبرامج التعلم عبر الإنترنت.

ويوافق مجلس كلية الجامعة، إضافة إلى ذلك، على الدورات التي تدرّس في الجامعة، مع مراعاة تداعيات السياسة الوسعى بخصوص جميع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دولة واديس. ويأخذ مجلس الكلية في اعتباره الموارد والتسهيلات المتاحة داخل الجامعة اللازمة لتقديم الدعم لتلك الدورات المعتمدة. ومن ثم، سينسّق مجلس الكلية مع الوزارة فيما يتعلق بالتعليم البيئي على مستوى الجامعة، ويسعى إلى فهم التدابير التي يمكن اتخاذها لتقديم الدعم لهذه المبادرة ضمن الحدود المعقولة لميزانية الجامعة ومرافقها. علاوة على ذلك، سيقيّم مجلس الكلية أيّ آثار قصيرة الأمد وطويلة الأمد تنجم عن تصميم الدورة والأهداف الأخرى. وبعد الكثير من المداولات، تقرّر أنّ على مجلس الإدارة جمع الحقائق والتثبت من التداعيات العملية لتصميم الدورة بطرق شتّى.

واختار الأمناء مجموعتكم لإعداد إطار للموافقة على الدورة يلبّي احتياجات الجامعة وجهات معنية أخرى. وطلبوا منكم تصميم الاختصاصات الخاصة بكم لكي يوافقوا عليها، وإبلاغهم على وجه الدقة بالهيكل والعملية والنتائج الخاصة بكيفية التخطيط للتعامل مع هذه المهمة الهامة. ويريدون أيضًا معرفة ما إذا كنتم ستحتاجون إلى أيّ موظفين أو موارد إضافية من داخل الجامعة أو خارجها لتحقيق أهدافكم وغاياتكم. وطلبوا منكم مقابلتهم أوّل صباح الغد لمناقشة خططكم.

***التوجيهات*:**

افحصوا ملف الحالة المقدم إليكم وحدّدوا ما إذا كانت المعلومات الواردة فيه كافية لمتابعة التحقيق المقترح.

صمّموا وعدّدوا الأحكام العامة لتمثيلكم للإدارة للتقييم، وأعدوا تقريرا عن تلك الأحكام باستخدام برنامج باور بوينت.

يجب أن يحدّد العرض التقديمي الذي ستقدمونه إلى الأمناء: (1) الخطوات الضرورية التي تخطط للقيام بها لتحديد الموارد المطلوبة، و(2) طرق التدريس التي يمكن أن تلبي الأهداف الاستراتيجية للجامعة والوزارة والجهات المعنية الأخرى، و(3) الخطوط العريضة للشكل الذي ستبدو عليه إرشادات الموافقة على الدورة عند انتهائكم من إعدادها.

ينبغي ألا يشتمل عرض باور بوينت على أكثر من عشر شرائح وألا يستغرق العرض المقدّم في الفصل أكثر من 20 دقيقة.

أساتذة القانون البيئي

استجابةً للمهمة التي أصدرها مجلس كلية الجامعة، حددتم موعدًا لعقد اجتماع الأسبوع المقبل لاتخاذ قرار بشأن كيفية مواجهة التحدّيات المتعلقة بتصميم الدورة. وقبل الاجتماع، تلقيتم إخطارا من كلية القانون بجامعة واديس بأنهم سيرسلون فريقًا من مجلس الكلية لحضور اجتماع الأسبوع المقبل من أجل مناقشة تصميم الدورة معكم ومع عميد كلية القانون. وقررتم أن تكونوا مستعدين لذلك الاجتماع لكي تعبروا بوضوح عن آمالكم وأهدافكم العامة للدورات.

وتتمثل الخطة في إجراء مناقشة مفصلة لنتائج وأهداف التعلّم فيما يخص دورات القانون البيئي، بما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية وأفضل أساليب التقديم، وما يجب على مجلس الكلية القيام به للموافقة على الدورات وتنفيذها. ويُعرف عن أمناء مجلس الكلية أنّهم صارمون ومتردّدون عند الموافقة على الدورات بسبب تأثيراتها الكبرى في سياسات الكلية القانون وجامعة واديس بوجه عام. لذلك يجب أن تخططوا للأسوأ. وعلاوة على ذلك، تؤكد بعض الأبحاث الأساسية التي أجريتموها أنّ القانون البيئي كان منهجا دراسيا منفردًا، بل حتى اختياريًا، في كلّ كلية تم تدريسه فيها، ولم يحمل على محمل الجد باعتباره عنصرا أساسيا في المقرر الجامعي. وأنتم مصمّمون على القيام بكلّ ما يلزم لاجتناب مثل هذا الموقف هنا في كلية جامعة واديس، والتيقن من أن دورات القانون البيئي ليست فقط جزءًا أساسيًا من المناهج الدراسية، بل يمكن أن تمهّد السبيل لدورات إضافية ذات صلة، ودعم أهداف وطنية كبرى في مجال التنمية المستدامة وحماية البيئة في ولاية واديس.

التوجيهات:

لكي تكونوا مستعدين الاستعداد الجيد لاجتماعكم مع مجلس الكلية، فقد قررتم أن تعرضوا موقفكم من خلال عرض ببرنامج باور بوينت. وينبغي ألا يشتمل هذا العرض على أكثر من عشر شرائح وألا يستغرق العرض الذي سيقدّم في الفصل أكثر من 15 دقيقة. ويرجى تناول المسائل التالية في عرضكم الذي سيقدّم أمام مجلس الكلية:

أعدوا مخططا واحدا أو أكثر للدورة التي تنوون تقديمها إلى مجلس الكلية لكي يوافق عليها، مبرزين نظرة عامة على الدورة، وأهداف التعلم المتوخاة منها، ونتائج تعلم الطلاب، وطرق تقديمها وتقييمها، وتقسيم المواضيع والنصوص الموصى بها؛

كيف يؤثر تصميم المنهج الدراسي للقانون البيئي في أهدافكم القصيرة الأجل والطويلة الأجل فيما يخص مناهج الجامعة؟ ما هي بالضبط القضايا القانونية والاجتماعية وحقوق الإنسان والأسئلة التي يجب على دورة القانون البيئي تناولها بعناية قبل متابعة التصميم؟ هل هناك تداعيات دولية أو إقليمية أو محلية محدّدة يجب أن تكون كلية جامعة واديس على دراية بها؟

إذا كان مجلس الكلية يريد حقًا الموافقة على الدورة، فأنتم تريدون منه إنشاء آلية تعاونية يمكن من خلالها حلّ المشكلات المستقبلية ذات الصلة حلا عادلا وفي الوقت المناسب، بحيث يرجح أن يوافقوا على المزيد من دورات القانون البيئي المقترحة. أخبرْهم بتوقّعاتكم بشأن الشكل الذي تريدون أن تبدو عليه اللجنة.

أنصتوا بعناية إلى كل عرض يقدّمه مسؤولو مجلس الكلية أو خطاب يلقونه، وكونوا مستعدين للرد بالتفصيل. واعلموا أنّ هذه الفرصة قد تكون فرصتكم الوحيدة للحصول على الموافقة على هذه الدورات في المستقبل القريب.

طلاب القانون بكلية جامعة واديس

استجابةً لاقتراح أساتذتكم بخصوص إعداد دورات جديدة في القانون البيئي، حدّدَت كلية القانون بجامعة واديس موعدًا لعقد اجتماع الأسبوع المقبل بهدف البتّ في كيفية مواجهة التحديات المتعلقة بدورات القانون البيئي المقترحة. وقد سُمح لكم بإرسال ممثّل عن الطلاب لحضور اجتماع الأسبوع المقبل لمناقشة هذا الأمر مع مجلس الكلية وأساتذتكم وعميد كلية القانون. وقرّرتم أن تكونوا مستعدين لذلك الاجتماع للتعبير بوضوح عن آمال وتطلعات الطلاب فيما يتعلق بتلك الدورات.

وتتمثل الخطة في ردّكم على أيّ اقتراح يقدّمه أستاذكم لكي تجعلوا المجتمعين ينظرون إلى الأشياء من وجهة نظر الطلاب. قد يكون الاجتماع صعبًا بسبب إحجام مجلس الكلية عن الموافقة على دورات سابقة متعلقة بالبيئة. ويعرَف عن مجلس الكلية أنّه دقيق ومتردّد عندما يتعلق الأمر باستخدام موارد الجامعة ومرافقها، لذلك عليكم أن تخطّطوا للأسوأ. وقد أظهرت النتائج الأولية التي خلصتم إليها أن زملاءكم الطلاب يقبلون إقبالا شديدا على مثل هذه الدورة من الناحية النظرية، ولكن باعتبارها مقررًا اختياريًا، لا مقررا جامعيا أساسيا، لأنهم يتساءلون عن مدى ملاءمتها لمسارات الدراسة التي اختاروها. وإضافة إلى ذلك، يريد الطلاب دورة عملية تستخدم التكنولوجيا الحديثة. ومع ذلك، قد يتطلب إجراء مثل هذه الدورة الشاملة والقابلة للتطبيق من الناحية الواقعية أكثر من فصل دراسي واحد. لذلك، قد يكون من المنطقي تقديمها كدورة مدتها سنة واحدة، يشارك في تدريسها أساتذة من مختلف التخصصات لجعلها سهلة الوصول وملائمة لجميع الطلاب في كلية القانون. وعلاوة على ذلك، قد يرغب بعض الطلاب من الكليات الأخرى، مثل كلية السياسات العامة والشؤون الدولية، أو كلية التجارة الدولية والتجارة، في دراستها أيضًا، مما يؤدي إلى زيادة عدد الطلاب الذين يدرسون هذه الدورة، ومن ثمّ العبء على فرادى الأساتذة وإدارة تكنولوجيا المعلومات. وسيكون عليكم أن تضعوا هذه الأمور في الحسبان.

***توجيهات*:**

لكي تكونوا مستعدين الاستعداد الجيد لاجتماعكم مع مجلس الكلية وأساتذتكم وعميد كلية القانون، قرّرتم الإعراب عن موقفكم من خلال عرض باور بوينت. وينبغي ألا يشتمل العرض على أكثر من عشر شرائح وألا يستغرق العرض الذي سيقدّم في الفصل أكثر من 15 دقيقة. ويرجى تناول القضايا التالية في عرضكم:

بناءً على توقعات زملائكم الطلاب، ألقوا الضوء على معنى الرضا عن الدورة من وجهة نظر الطلاب.

هل مقترحات الدورة مُرضية؟ إذا رفضتم الاقتراحات التي قدّمها الأساتذة ومجلس الإدارة، فأخبروهم بذلك واذكروا أسباب الرفض وماذا ستقترحون بدلاً من ذلك. وإذا قبلتم بعض المقترحات أو قبلتموها جميعا، فاذكروا توقّعاتكم والخطوة التالية فيما يتعلق بآلية تعاونية يمكن من خلالها تناول القضايا ذات الصلة تناولا عادلا وفي الوقت المناسب، بحيث يمكن اقتراح المزيد من دورات القانون البيئي في الجامعة.

وقد أُبلغتم من مصادر موثوقة أنّ أحد الأمناء في مجلس الكلية عضو في مجلس إدارة إحدى شركات البترول أيضًا. ووفقًا لمصدركم، فهو بالكاد مناصر للبيئة ويهتم أساسا بسياراته ويخته الجديدين. ضَعوا استراتيجيات لمعالجة الحوافز المحتملة لوجود دورة في القانون البيئي لمجموعة واسعة النطاق من الجهات المعنية خلال الاجتماع.

أنصتوا جيدًا لأيّ عرض أو خطاب يلقيه مجلس الكلية والأساتذة، وكونوا مستعدين للرد بالتفصيل. واعلَموا أنّ الأمناء في الاجتماع يمكن أن يكونوا عند استفزازهم غير متقبلين على نحو خطير.

تمرين المحاكاة الثاني للوحدة 6

– مدخل إلى التقنيات والأساليب التربوية المتعلقة بتعليم القانون –

لئن كانت دراسة الحالة هذه تستند إلى جهات معنية فعلية، فقد جرى تغيير الوقائع لتلبية المتطلبات التعليمية لهذه الدراسة. لذلك، لا ينبغي أن تفسَّر دراسة الحالة هذه على أنها تصوير واقعي دقيق لاستراتيجيات الجهات المعنية، أو أنشطتها، أو مشروعها، أو وضعها المالي. ولا ينبغي التعامل مع دراسة الحالة هذه على أنها تقدّم أي استنتاج ينطوي على الحكم على الاستراتيجيات، أو الأنشطة، أو الوضع المالي الفعلي.

جميع الحقوق محفوظة 2021 ©

التمرين العملي 2

بناءً على الاجتماع مع الوزارة ومجلس الكلية والعميد وممثل الطلاب، نجحتم في نيل الموافقة على المناهج الدراسية للقانون البيئي. ومع ذلك، تعاني دولة واديس حاليًا من تفشي مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19). ونظرًا لهذه الجائحة المفاجئة وغير المسبوقة، يتعين نقل جميع الدورات إلى الإنترنت ولا تتوفّر الجامعة حاليا على المرافق اللازمة لتنفيذ دورات القانون البيئي كما صُمّمت.

أما فيما يخص الأطراف المختلفة، فلكلّ منها مجموعة الشروط الخاصة بها لتنفيذ دورات القانون البيئي. أولاً، تصرّ الوزارة على أن الدورات يجب أن تستمر كما تمت الموافقة عليها؛ وإذا تغيرت أساسيات الدورات، فستتطلب التعديلات عملية منفصلة للموافقة عليها من جديد، وستضيع السنة الأكاديمية. ثانيًا، يريد مجلس الكلية أن يعرف من الأساتذة التسهيلات اللازمة لتنفيذ الدورة عبر الإنترنت/التقنيات التعليمية، وكيف لا يزال من الممكن تلبية المكونات العملية للدورة، مثل التدريب الداخلي. إنهم لا يريدون أن يلحق أي ضرر بالسمعة أو أي صدام مع الوزارة. لذلك عليهم إصدار تعليمات واضحة لجميع الأساتذة المتضررين. ثالثًا، يتحمل الأساتذة العبء الأكبر، إذ يتعيّن عليهم تكييف الدورات في ضوء الظروف الحالية دون تغيير أيّ من المكوّنات الأساسية للدورات المقترحة، ولكن لا يزالون يقدّمون تعليمات عبر الإنترنت مستعينين بأفضل الممارسات الدولية وأفضل النهج المتبعة في تنفيذ الدورات. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تظل الدورات موافقة باستمرار للرؤى الاستراتيجية الوطنية لعام 2030. وأخيرًا، يريد الطلاب دورة أكثر نشاطًا واختبارات أقل. ولن يدعَم الطلاب أيّ اقتراح يتضمن امتحانًا داخل الفصل. إنهم يريدون من الأساتذة أن يكونوا أكثر إبداعًا وأن يتوصلوا إلى أشكال أخرى من التقييمات في ضوء الجائحة.

ويتأمل الأساتذة المسار الذي أمامهم على مستوى الكلية والجامعة. وهم بحاجة إلى إيجاد حلول عاجلة لما ينشأ من مشكلات حتى لا يضطروا إلى تقديم أي دورات تم تغييرها لإعادة الموافقة عليها، والمخاطرة بإهدار العام الدراسي. وهم يعملون بلا كلل لرسم الخطوات التي يتعين اتخاذها للوصول إلى قرار مع الوزارة ومجلس الكلية وعميد كلية القانون وهيئة الطلاب.

وزارة التعليم

وزيرة التعليم مصمّمة على ضمان استمرار دورات القانون البيئي المقترحة كما هو مخطط لها في كلية القانون. وقد تلقت دولة واديس بعض الأخبار السيئة إلى حد ما في الآونة الأخيرة بسبب التسرب النفطي قبالة الساحل الشمالي، وسيساهم الإعلان عن مجموعة جديدة من دورات القانون البيئي في بعض الدعاية الجيدة التي تشتد الحاجة إليها في الصحافة الدولية. ومن شأن إعداد عدد من دورات القانون البيئي المهمة، لا سيما في مجالات قانون المياه، وقانون تغير المناخ، والقانون البيئي المقارن أن يثبت أنه على الرغم من بعض القضايا، فإن واديس ماضية في تحقيق أهدافها البيئية والمستدامة على الأمد البعيد، وكذلك السعي إلى بلوغ الأهداف الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، من خلال الترويج القوي للتعليم البيئي في الدولة. وتلقت تأكيدات شخصية من أعضاء بعينهم في مجلس أمناء الكلية بأنهم يعتزمون اتخاذ خطوات لحل أي مشكلات تتعلق بالدورات التدريبية في الوقت المناسب، وإطلاقها في أقرب وقت ممكن. ولإرشاد الوزارة بشأن الخطوات التي يتعين أن تتخذها الآن لحل أي مشكلات، طلبت منك إعداد تقرير تقييم حول الخيارات المتاحة للوزارة للتأكد من موافقة إطار تعليم القانون البيئي لجميع القوانين واللوائح المعمول بها في واديس.

وطلبت الوزيرة الموقّرة من فريقكم إعداد ردّ مفصل ومقابلتها في أوّل صباح الغد.

***توجيهات*:**

قبل الاجتماع، قررتم إعداد عرض تقديمي باستخدام برنامج باور بوينت لتقديمه إلى الوزيرة. ويناقش هذا العرض الخيارات المتاحة للوزارة بموجب قانون واديس لاستدامة أهداف سياسة تعليم القانون البيئي في واديس.

وينبغي أن يوضح عرضكم الخطوات الرئيسية التي ينبغي أن تتخذها الوزارة في سبيل دعم البنية التحتية التكنولوجية اللازمة خلال الجائحة غير المسبوقة في واديس. وينبغي أن يحدد عرضكم قضايا من قبيل: (1) الإرشادات والموارد التي يمكن للوزارة أن تمنحها لمؤسساتها التعليمية المختلفة لجعلها تعمل على الإنترنت في أقرب وقت ممكن وبأكبر قدر من الكفاءة؛ و(2) دور الوزارة في العملية على أساس القوانين واللوائح المحلية المعمول بها؛ و(3) إبراز الأمور التي يمكن التفاوض بشأنها في قائمة المهام والأمور غير القابلة للتفاوض، والمسائل ذات الأولوية القصوى والمسائل غير ذات الأولوية القصوى.

وينبغي ألا يشتمل العرض على أكثر من عشر شرائح وألا يستغرق تقديمه أكثر من 20 دقيقة.

مجلس كلية جامعة واديس

تشاور مجلس الكلية مع وزارة التعليم، وأعرب عن دعمه لاستمرار دورات القانون البيئي المقترحة. ويأمل المجلس استكشاف كيفية القيام على نحو مشترك بتبديد المخاوف والاستجابة لمجموعة الاحتياجات المتوقعة التي أعرب عنها الأساتذة، لا سيما فيما يخص التسهيلات الخاصة بالربط بالإنترنت/التقنيات التعليمية. وهناك أمور أساسية أخرى سيتعين التوصل إليها، وهي كيفية تنفيذ المكوّنات العملية للدورة، مثل التدريب الداخلي.

ولا يريد مجلس الكلية، الذي يضطر إلى التنافس إلى حد ما مع جامعات أخرى لفائدة الوزارة، أن يلحَق أيّ ضرر بالسمعة أو أي تصادم مع الوزارة. لذلك يتعين عليه إصدار توجيهات واضحة لجميع الأساتذة المعنيين، مع الاستماع والعمل بنشاط لتلبية احتياجاتهم حتى يتمكنوا من إنشاء وتنفيذ دورات موافقة لأفضل الممارسات الدولية. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن تجري جامعة واديس استعراضها الدوري، ويودّ مجلس الكلية أن يتأكد من حصول الجامعة على أعلى الدرجات في جودة التعليم على وفق المعايير العالمية للحصول على الاعتماد الدولي، وزيادة الاعتراف باسمها وبصيتها الأكاديمي عموما.

وبعد الكثير من المداولات، تقرر أن يقوم مجلس الكلية على الفور بتشكيل فريق لجمع المزيد من الحقائق والتأكد من الاحتياجات الحقيقية لأساتذة القانون البيئي. وعيّن الأمناء مجموعتكم فريقا لتقصي الحقائق والتحقق منها. وطلبوا منكم إعداد عرض تقديمي يصف توقعاتكم لما يستلزمه تعليم القانون البيئي الحقيقي بناءً على المعايير الدولية والإقليمية والوطنية المعمول بها فيما يخص الممارسات الفضلى.

***توجيهات*:**

صمّموا واذكروا ما يُتوقع أن يتطلبه التميز في التقنيات التعليمية وتعليم القانون البيئي الجديد كليًّا وخطوات تحقيق ذلك. وأبلغوا عن ذلك في عرض باستخدام برنامج باور بوينت.

وينبغي أن يحدد هذا العرض الذي ستقدّمونه إلى مجلس الكلية: (1) الخطوات اللازمة التي تعتزمون القيام بها لتقييم الموارد التعليمية المطلوبة وتوفيرها، و(2) أساليب التدريس التي يمكنها أن تحقق بكفاءة الأهداف الاستراتيجية للجامعة، والوزارة، وسائر الجهات المعنية، و(3) قائمة الموارد والتسهيلات التكنولوجية اللازمة لتنفيذ الدورة.

وينبغي ألا يشتمل العرض على أكثر من عشر شرائح وألا يستغرق العرض الذي سيقدم في الفصل أكثر من 20 دقيقة.

أساتذة القانون البيئي

بعد الكثير من المداولات، قرر أساتذة قانون البيئة التفاوض مع مجلس الكلية ووزارة التعليم. وتهدف عملية التفاوض إلى ضمان دعم أساتذة القانون البيئي مالياً ولوجستياً من خلال إنشاء دورات القانون البيئي المقترحة وتنفيذها وإجرائها في بيئة قائمة على الإنترنت في ظل الجائحة التي لم يسبق لها مثيل.

وقد عُيّنتم قبل المفاوضات الرسمية كفريق مفاوض سيمثل أساتذة القانون البيئي وعميد كلية القانون. وستجرون المفاوضات في الفصل غدًا. وقبل التفاوض، كونوا مستعدين لتقديم حجج واضحة وشاملة حول ما يجب على العميد والأساتذة القيام به، والاستجابة لأيّ طلب أو موقف يعدّه مجلس الكلية.

وعيّن مجلس الكلية فريقا مفاوضات قويا ومفاوضين من ذوي المهارات العالية. لذلك ينبغي أن تكونوا على أتمّ الاستعداد.

***توجيهات*:**

ستجرى المفاوضات في قاعة اجتماعات مجلس الكلية. ومن المتوقع أن يدلي فريقكم ببيان افتتاحي (5 دقائق) ثم يشرع في مناقشة توقعاتكم (20 دقيقة)، وبعد ذلك سيردّ مجلس الكلية، وستقدمون ردًا مفصلاً وحججًا ختامية لموقف مجلس الكلية (10 دقائق)

في سياق عرضكم أمام مجلس الكلية، يرجى تحديد توقعاتكم ومواقفكم بخصوص ما يلي:

مبلغ التمويل المطلوب (لدى وزارة التعليم ميزانية كبيرة قدرها 19 مليون ريال للتعليم وحده) ويجب تخصيصها لجميع المؤسسات التعليمية في واديس. ويمكن للجامعة، باعتبارها الجامعة المرموقة في واديس، أن تتوقع الحصول على نسبة كبيرة من الميزانية لإضافتها إلى مصادر التمويل الأخرى. ولما كان هذا التمويل تكميليا، فمن المحتمل أن يخصّص الدعم للعديد من البرامج المبتكرة الجديدة والمبادرات الإبداعية مثل برنامجكم.

أعدّوا اقتراحكم المفصل بشأن خطة تقديم الدورة وتقييمها باستخدام التقنيات التعليمية المناسبة. ويجب أن تسلط التقييمات عبر الإنترنت الضوء على ثلاثة من مجالات التدريب وإنماء القدرات، على سبيل المثال، في شكل القراءات والعروض والمناقشات خلال الندوات؛ ومجموعات الخدمات القانونية المجانية، ومجموعات الممارسة والمحاكاة لتحديد القضايا القانونية وحل المشكلات؛ وتطوير المهارات العملية من خلال التعاون المتعدد التخصصات. وإضافة إلى ذلك، يمكن للطلاب الحصول على وحدات معتمدة عن دوراتهم في القانون البيئي من خلال ثلاثة أنواع من الأساليب، مثل المحاكم الصورية البيئية، وإنشاء الأندية البيئية، وعضوية الجمعيات البيئية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية والمشاركة فيها. ويمكن للطلاب، علاوة على ذلك، الحصول على وحدات معتمدة من خلال البحث عن الجهود المستدامة الوطنية والإقليمية في إعادة تدوير النفايات، وكفاءة الطاقة، والحفاظ على المياه، وبرامج المباني الخضراء. وأخيرًا ، يمكن أن تكون هناك فرصة أخرى للطلاب للحصول على وحدات معتمدة من خلال مبادراتهم في توعية المجتمع، مثل تدريب المجتمع المحلي، أو النشرات الإخبارية المتعلقة بالقانون البيئي، أو إنشاء المدونات الصوتية، أو استدامة المدونات البيئية. ويمكن أن يوفر أي عدد من مجموعات ما سبق وسائل مفيدة لتقييم نتائج تعلم الطلاب وبناء القدرات والمهارات بطرق إبداعية عبر الإنترنت.

وإذا كان مجلس الكلية يريد حقًا الموافقة على الدورة التدريبية، فأنتم تريدون منه أن ينشئ آلية تعاونية يمكن من خلالها حل المشكلات المستقبلية ذات الصلة حلا عادلا وفي الوقت المناسب، إذ يرجح أن يوافق على المزيد من دورات القانون البيئي المقترحة، والمزيد التمويل. أخبروهم بتوقعاتكم بشأن الشكل الذي تريدون أن تبدو عليه اللجنة.

أنصتوا بإمعان إلى أي عرض أو خطاب يلقيه مسؤولو مجلس الكلية وكونوا مستعدين للرد بالتفصيل. واعلموا أن هذه الفرصة قد تكون فرصتكم الوحيدة للحصول على الموافقة على التمويل المناسب في المستقبل القريب.

ولكم الحرية في إعداد مواقفكم وتضمينها في عرض باستخدام برنامج باور بوينت. ويجب ألا يشتمل العرض على أكثر من عشر شرائح وألا يستغرق العرض الذي سيقدّم في الفصل أكثر من 15 دقيقة.

طلاب القانون بكلية جامعة واديس

بعد الكثير من المداولات، قررت هيئة الطلاب الانخراط مع أساتذة القانون البيئي في كلية القانون بجامعة واديس للدفاع عن احتياجاتهم الخاصة فيما يتعلق بالبرنامج الأكاديمي وأهداف التعلم. وتهدف عملية التفاوض إلى توثيق اتفاق رسمي مع الأساتذة حول الخطوات التي سيتخذها الأساتذة لتناول المبادئ الأساسية لتعليم القانون البيئي بمزيد من الأساليب المبتكرة للتدريس والتي لا تلهم الطلاب للتعلم فحسب، بل تزودهم أيضًا بمهارات ملموسة قد تعينهم على التقدم في وظائفهم المستقبلية. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تؤدي عملية التفاوض هذه إلى اتفاق بين الأساتذة والطلاب فيما يتعلق بما يتوقعه بعضهم من البعض الآخر في الفصل والمسؤوليات ومعايير الدورات، لأن الطلاب يعتقدون أن الدورات ستؤدي إلى مجموعة كبرى من المهارات العملية.

وقبل التفاوض الرسمي، عُينتم كفريق تفاوض سيقدم وجهات نظر الطلاب إلى مجلس الكلية ويحقق أفضل حل ممكن. ويتمثل دوركم في الحرص على أن يحقق مجلس الكلية نتيجة تضمن للطلاب مواصلة تعليمهم وتعلمهم بأفضل طريقة ممكنة لا تفرض عليهم ضغوطًا غير معقولة في ظل الجائحة.

ستجرون المفاوضات في الفصل غدًا. وقبل المفاوضات، كونوا على استعداد لتقديم حجج واضحة وشاملة حول ما تستعد كلية القانون بالجامعة للقيام به، واستعدوا للرد على أي طلب أو موقف يعدّه الأساتذة.

وقد عيّن مجلس الكلية فريق تفاوض قوي ومحققين ذوي مهارات عالية، لذلك يجب أن تكونوا على أتمّ الاستعداد.

توجيهات:

ستجرى المفاوضات في قاعة المؤتمرات بالجامعة. وستقدم فريقك لمدة 5 دقائق. وبعد عرض يقدّمه ممثل الهيئة الطلابية، من المتوقع أن يرد فريقك من خلال مناقشة توقعاتكم (20 دقيقة)، وبعد ذلك سيرد ممثلو الوزارة ومجلس الكلية والأساتذة وستقدم ردًا مفصلاً وحججًا ختامية تدعم موقفكم (10 دقائق). وإذا كان لديك بيان دحض أو بيان نهائي، فيمكنك فعل ذلك لمدة 10 دقائق بعد الخطاب الختامي لممثل الهيئة الطلابية.

وفي سياق عرضك أمام هيئة الطلاب، يرجى الاستعداد للرد على مطالب كلية القانون بجامعة واديس وتوقعاتها الموافقة لأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بما يلي:

- الامتثال للوائح المعمول بها.
- التحديات الاجتماعية والبيئية الحالية التي تعترض الدورات المقترحة.
- نُهُج التدريس المرنة والعملية.
- خيارات التقييم المرنة في ضوء الجائحة.
- التدريب الداخلي واكتساب المهارات في ظل الجائحة.

ويمكنكم تضمين مواقفكم في عرض باستخدام برنامج باور بوينت. ويجب ألا يشتمل هذا العرض على أكثر من عشر شرائح وألا يستغرق العرض الذي سيقدّم في الفصل أكثر من 15 دقيقة.

أنصتوا جيدًا لأي عرض أو خطاب تلقيه الوزارة ومجلس الكلية والأساتذة وكونوا على استعداد للرد بالتفصيل. وبعد الجلسات، أخبروهم إذا كنت مستعدين لدعم هذا الاقتراح.

الملحق "باء": استمارة تقييم التدريب

برنامج تدريب المدربين في القانون البيئي

اسم الدورة: المائدة المستديرة والمؤتمر للباحثين في القانون والسياسة البيئيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الميسّرون:

ألف – تصميم الدورة (ضع دائرة حول الرقم للإشارة إلى مستوى موافقتكم/عدم موافقتكم على كل جانب من جوانب تصميم الدورة

	موافق بشدّة			معترض بشدة	
1. استجابت الدورة لاحتياجاتي	1	2	3	4	5
2. كان طول العرض مناسبا	1	2	3	4	5
3. ما الذي أحببته أكثر في هذه الوحدة؟	1	2	3	4	5
4. ما الأشياء المحددة التي لم تنل استحسانك أكثر من غيرها؟	1	2	3	4	5
5. إذا أعيد تقديم هذه الدورة؟ ما الذي ينبغي أن يتغير؟	1	2	3	4	5

باء – تقييم كل ميسر في مجال معين:

	موافق بشدّة			معترض بشدة	
1. قدّم المحتوى بطريقة منظمة	1	2	3	4	5
2. قُدّم المحتوى بوضوح وفعالية	1	2	3	4	5
3. كان الميسر يجيب عن الأسئلة/التعليقات	1	2	3	4	5
4. استعين بأدوات التدريس/المواد السمعية البصرية بفعالية	1	2	3	4	5
5. كان أسلوب التدريس فعالا	1	2	3	4	5
6. حقق المحتوى الأهداف المرسومة	1	2	3	4	5
7. كان المحتوى المقدم قابلا للتطبيق العملي	1	2	3	4	5

جيم – نتيجة لحضور هذه الدورة، أرى قيمةً بالنسبة لي فيما يلي (ضع علامة على كل ما ينطبق):

_____ اكتسبت فكرة محدّدة أو أكثر يمكنني تنفيذها في تصميم الدورة التدريبية الخاصة بي وتقديمها.

_____ تعلّمت نهجًا جديدًا سأتبعه في بحثي وممارستي للقانون البيئي.

_____ قد تساعدني هذه الدورة في تحسين الأداء في نُهج التدريس والتكنولوجيا المبتكرة

_____ لا أرى تأثيرا لهذه الدورة في عملي.

_____ أمور أخرى

دال – من خلال حضور هذه الدورة، أعتقد (ضع علامة على كل ما ينطبق):

_____ أني تمكنت من تحديث مهاراتي.

_____ أني اكتسبت مهارات جديدة و/أو متقدمة.

_____ أن لدي معرفة فضلى سأبني عليها قراراتي/أفعالي في الممارسة.

_____ أني سأعيد النظر في آرائي تجاه الموضوع المقدّم (المواضيع المقدّمة).

_____ أن الموضوع المقدم كان مناسبًا، لكني لم أحسم أمري فيما يتعلق بآرائي الخاصة.

_____أمور أخرى

هاء – بوجه عام، أقيِّم هذه الدورة على النحو التالي:

_____ ممتازة

_____ حسنة

_____ متوسطة

_____ ضعيفة

واو – نرحب دائمًا بالاقتراحات والتعليقات الأخرى حول كيفية تحسين هذه الدورة لتناسب احتياجاتكم التعليمية على نحو أفضل.